



PROVISIONAL

A/PV.2243  
25 September 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الالفين والمائتين والثالثة والاربعين المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الأربعاء ٢٥ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٤ الساعة ١٥ / ٠

الرئيس : ( السيد بوتفليقة ) ( الجزائر )

ثم ( السيد / ماكوفوسكو ( نائب الرئيس ) ( رومانيا )

— كلمة سعادة الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنغلاديش

— مواصلة المناقشة العامة ( ١ )

— السيد فيتراجيرالسد ( ايرلندا )

— السيد رولسو ( الفلبين )

— السيد فيشر ( الجمهورية الديمقراطية الألمانية )

— السيد مونتيل ارغويليو ( نيكاراغوا )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
RACM LA-2332 على أن يرد على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-39085

Digitized by 74-39085

كلمة سيادة الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنفلا ديش

اصطاحب فخامة الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنفلا ديش الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس ( منقول عن الفرنسية )

يسرني أن أرحب بصاحب الفخامة الشيخ مجيب الرحمن وأدعوه أن يمثل أمام المنصة ويلقي بيانه

الى الجمعية العامة ،

الشيخ مجيب الرحمن ( تكلم بالبنغالية - النص الانجليزي حرر بمصرفة المندوب )

اليوم وأنا أقف أمام هذه الجمعية الموقرة أشارككم مشاعر السرور العميق لأن شعب بنجالا ديش

الذي يبلغ تعداداه خمسة وسبعين مليوناً مثل اليوم في برلمان البشرية هذا ، وبالنسبة لأمة بنجالا ديش فهذه لحظة تاريخية تمثل اكتمال الكفاح من أجل اقرار حقه في تقرير مصيره ، ان شعب بنجالا ديش قد حارب عبر القرون حتى يحقق لنفسه الحق في أن يعيش في حرية وفي كرامة ، وكمواطنين احرار في بلد حر . وقد كنا نتدلى الى العيش في سلام وصدقة مع أمم العالم أجمع .

ان المبادئ النبيلة الواردة في ميثاق المتحدة هي المثل التي ضحى من اجلها الملايين من شعبنا ، انني أعلم أن أرواح شهدائنا تشارك شعب بنجالا ديش في الزام نفسه ببناء عالمي تتحقق فيه أمانى الانسان من أجل السلام والعدالة .

ومن دواعي سرورى الخاص أن بنجالا ديش قد قبلت في هذه المنظمة في الوقت الذي يرأس فيه هذه الدورة شخص كان من بين المحاربين من أجل الحرية . واذكر ياسيدى الرئيس المساهمات القيمة التي قدمتموها في سبيل انجاح مؤتمر القمة للبلاد الغير المنحازة الذي عقد في الجزائر في سبتمبر من العام الماضي . وأود أن أنتهز هذه الفرصة حتى أحيي كل أولئك الذين ضحوا وحققت تضحياتهم لشعب بنجالا ديش مكانه بين مجتمع الأمم ، وأعبر عن أعشق مشاعر الامتنان لكل الأمم والشعوب التي ايدت بنجالا ديش في سبيلها ونود ان نشر بل أولئك الذين يتقدمون مساعدات قيمة لبناء بنجالا ديش لدعم استقلالنا ، ولاعادة بناء اراضيها التي خربتها الحروب ، ولمواجهة التحديات الضخمة في سبيل بناء مستقبل أفضل لشعبنا ، كما أقدم لكل أولئك الذين رحبوا بنا في أسرة الأمم المتحدة الشتر الخالص من شعب بنجالا ديش .

ان نجاح بنجالا ديش يرمز الى النجاح العالمى من أجل السلام والعدالة لذلك فان من الطبيعي

ان تقف بنجالا ديش بحزم منذ قيامها الى جانب الشعوب المقهورة فى العالم ، ان تجارنا خلال

الربع قرن الماضي منذ انشاء الأمم المتحدة قد أظهرت أن الكفاح الذي لا يلين يجب ان يشن ضد جميع الظروف الصعبة التي تقف في سبيل تحقيق هذه المبادئ، وان حق تقرير المصير الذي نادى به الأمم المتحدة لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق تضحيات الملايين من المحاربين الشجعان فسي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .



للإهتمام الذي أبدوه وعلى مساعدة بنجلاديش على مواجهة هذا الموقف . والرئيس بومدين ووزير الخارجية الجزائرى السيد بوتفليقة ناشدا مجموعة البلاد الخير المنهارة لتي تبرع لمساعدة بنجلاديش كذلك البلاد المديقة والمنهات الانسانية في جميع أنحاء العالم قد استجابت بأريقة ايجابية لهذا النداء . وهذه الدوارث الطبيعية لا تعرقل فقط مسيرة بنجلاديش لتحقيق التقدم الاقتصادي ، ولكنها ايضا تركت البلاد في أروى تقرب من حد المجاعة ، وفي الوقت نفسه فان التضخم العالمي بالنسبة لبلد مثل بلادنا ، التي تعاني من شفرة في ميزان المدفوعات تبلغ مئات الملايين من الدولارات . فان هذا يعني ان الفرد الذي يعيش على دخل سنوى ، يقل عن مائة دولار في السنة فانه يواجه الآن بضرورة الاقتلال من حد الكفاف الذي يعيش عليه ، فالمواد الغذائية التي تعتبر البلاد المتقدمة المصدر الرئيسي لم تعد في متناول شعبنا نتيجة للازداد المستمر في أسعارها .

وان جهودها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية قد تأثرت الى حد بعيد بسبب ارتفاع التكلفة ونتيجة لندرة مدخلات الانتاج الزراعي والى جانب التضخم القومي الذي لم يزد فقط من تكلفة مشروعات التنمية ، ولكنه أيضا قلل من قدرتنا على تعبئة مواردنا ، فبلادنا واجهت الفقر الداهن والبالغة على نطاق واسع وهي مهددة بالاقتلال من معدل النمو الذي يبلغ مابين ٥% ، ٦% في السنة وما لم تتضافر جهود الأمم لمواجهة هذا الموقف فان بؤس البشرية سوف يزداد خطورة لدرجة لم يعرفها التاريخ من قبل .

وفي الواقع فانه لا يوجد مثيل للبؤس الانساني الذي يعاني منه الكثيرون ، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن قلة تمتع بالرخاء ، ومن هنا فان أحياء الشعوب بالتضامن الانساني والاخوة الانسانية والتكافل بين الدول هي وحدها التي تحقق الحل السريع لمواجهة هذه الكارثة .

ولم تواجه الأمم المتحدة تحديا أعظم منه من قبل ، ولم تفعل أكثر من توجيه نداء الى قوى التمقل لتحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل وهذا النظام الاقتصادي لا يجب ان يكفل فقط سيادة كل دولة على الموارد الطبيعية ، ولكن يجب ان يسعى أيضا الى وضع الأساس للتعاون العالمي مبني على الاعتراف بالمصالح المشتركة لبلاد العالم في نظام مستقر وعادل .

يجب أن تؤكد في هذه اللحظة من جديد بجلاء لا ريب فيه ان هناك مسؤولية عالمية لتي نضمن ان كل شخص في أي مكان سوف يتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لكرامته، والتنمية الحرة لشخصيته كما يضمن هذا له الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وهذه المسؤولية ونقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان يجب ان يمتد نطاقها بحيث تضمن لكل فرد مستوى من المعيشة ملائم للسعة ورغاهية شخصه وأسرته .

ونحن ندرك تماما ان الأزمة الاقتصادية الحالية يمكن أن تعالج فقط في مناخ يسوده السلام والصدقة العالمية والتفاهم الدولي . وفي هذا المجال فان الاجراءات العاجلة للحد من سباق التسلح تكسب أهمية خاصة ليس فقط من أجل توفير هذا المناخ ، ولكن لا طلاقا مع ميع الموارد التي تتبدر الآن على التسلح بحيث توجه كلها للتعالج البشرية .

ان بنجلاديش منذ قيامها قد انتهجت سياسة خارجية مبنية على عدم الانحياز ، وقائمة على مبادئ التعايش السلمي والصدقة نحو الجميع وان التزامنا الكامل نحو السلام ينبع من ادراكنا بانه في مناخ من السلام نستطيع ان نتمتع بثمرات استقلالنا القومي الذي اكتسبناه بعد عناء ، وان نصعب وان نركز جميع طاقتنا ومواردنا للقضاء على ويلات الفقر والجوع والمرض والجهل والبطالة .

ومن هنا فنحن نرحب بكل جهد يهدف الى تشجيع عملية تخفيف التوتر والحد من التسلح وتشجيع التعايش السلمي في كل مكان من العالم ، سواء كان ذلك في آسيا أو أفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية . ولتحقيق هذه السياسة فاننا قد أيدنا دائما مفهوم منطقة السلام في منطقة المحيط الهندي والتي تلقى تأييدا قويا من هذه الجمعية وقد أيدنا ايضا مفهوم منطقة جنوب شرق آسيا منطقة سلام وحرية وهيئات .

ونحن نؤمن بأن أمم العالم النامي والمبتمعة في مؤتمر عدم الانحياز تشكل دفعة عظيمة لقضية السلام ، فقد أكدت هذه الدول من جديد العزم المشترك للخالبية الساحقة من شعوب العالم للعفان على الاستقلال القومي ولتشجيع السلام والعدالة ، فالسلام لازم لبقاء البشر ، وهو يمثل أعمق أمانى الرجل والمرأة في جميع أنحاء العالم ولكن يبقى السلام يجب أن يكون سلاما مبنيا على العدالة . وتمشيا مع التزامنا الكامل لقضية السلام فقد جاهدنا لتشجيع عملية المصالحة في شبه القارة الهندية والاقا من ايماننا العميق بأن بروز دولة بنجالاديش سوف يسهم اسهاما كبيرا نحو انشاء كيان خاص بالسلام والاستقرار في شبه القارة ، وأن المواجهة يمكن أن تعمل معهم علاقات المداقة لصالح الجميع ، فاننا لم ننشأ علاقات ودية مع جيراننا الهند و بورمانيبال فحسب ولكننا جاهدنا أيضا لكي نبتعد عن الماضي ونفتح صفحة جديدة من العلاقات مع دولة باكستان . ولم نأل جهدا نحو تصفية تراث الماضي ، ولكننا نقدم اسهامنا في هذا العمل أعيننا المفقودة ضد أولئك ال ١٥ من سجناء العرب الذين ارتكبوا جرائم ضد البشرية .

لقد كان ذلك هو الاستثمار الذي قدمناه من أجل فتح صفحة جديدة لبناء مستقبل قائم على السلام والاستقرار في شبه قارتنا المعذبة . ومن هنا فقد أصررنا على أنه لا يمكن أن توضع شروطا مسبقه والا تدخل في أية مساومات لأننا نهدف فقط الى تحقيق مستوى أفضل لكل شعوبنا ، ونعتمد نتابع الى حل المشكلات الاخرى بروح من العدالة والتوافق . ان ولايات الستين ألف أسسيرة باكستانية الذين اعادوا ولاءهم لباكستان وسجلوا أنفسهم في اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاعادة تواجدهم ما زالت تتهم تمثل مشكلة انسانية ان لهم الحق في العودة الى ديارهم التي يكنون لها الولاء على أساس القانون الدولي والاتفاقات العالمية . كذلك فان التقسيم الحاد لهند وباكستان أموال باكستان سابقا هي مشكلة أخرى ونحن مستعدون للمصالحة ، ونحن نتوقع لصالح رفاهية شعوب شبه القارة الهنديه أن تعمل باكستان على حل هذه المشكلات بروح من العدالة والمصلحة المتبادلة ، حتى يمكن أن تتم عملية اعادة العلاقات الطبيعية وبعث يصل بنا الأمر الى نهائية ناجحة ، ان بنجالاديش سوف تواصل سعيها من أجل اقامة علاقات حوار ودية مع جميع جيرانها مبنية على مبادئ التعايش السلمي واحترام السيادة وسلامة ووحدة أراضي كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . وسوف نواصل تأييد كل جهد يسعى لقرار السلام في مناطقتنا وفي العالم بأسره .

ونحن في عالم يتسم بالصراع والبؤس الانساني فان الأمم المتحدة تبقى محور أمل الانسان فسي مستقبل أفضل . وبالرغم من الصعوبات الكبيرة والعقبات التي توضع أمامها في هذا الطريق الا أن الأمم المتحدة خلال أكثر من ربع قرن من ميلادها قد أسهمت بطريقة كبيرة نحو تحقيق التقدم الانساني ، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهناك بلاد قليلة فسي العالم تدرك بطريقة أفضل أن بنجالاديش لديها الامكانيات للتعامل مع هذه المنظمة ولقد قامت الأمم المتحدة بجهود الدكتور فالدهايم وزملائه المخلصين في الأمم المتحدة بعطيات تم على أساسها وضع برنامج لاعادة تعمير بلادنا وللتطام الجراح ، ولكي تستعيد بلادنا الطاقات الانتاجية ، واعادة تواين الملايين الذين أصبحوا لاجئين خلال الكفاح من أجل الحرية .

لذلك فاني أتوجه الى السكرتير العام والى معاونيه والى الوكالات الانسانية الجديدة النسبتي اسهمت نحو نجاح هذه العطية الضخمة بأمدق تعبيرات الامتنان من جانب حكومة وشعب بنجالاديش ، ونحن على ثقة من أن نفس القيادة البناءة سوف تأتي من الأمم المتحدة من أجل حل ما تبقى من المشكلات الانسانية في شبه القارة الهندية ، وكما ذكرت من قبل فنعن ممتين للأمام المتحدة للجهود التي بذلتها لتعبئة الجهود لمساعدة ضحايا كارثة الفيضانات الأخيره فسي بنجالاديش . وبنجالاديش كبلد تعرض مرارا وتكرارا لويلات الكوارث الطبيعية ، فان لها مصلحة خاصة في اقامة ترتيبات تنمائية مدينة يستأبح بمقتضاها المجتمع الدولي أن يتحرك بفاعلية لمنع مثل هذه الكوارث . وفي الواقع فان هذا يعتبر مجرد بداية متواضعة قد بدأت في هذا المجال وذلك عن طريق انشاء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق أعمال الغوث ، وحتى تستأبح أن تلعب بكفاءة الدور الموكل اليها ، فهناك حاجة ملحة الى تقوية المنظمة ويقع على أعضاء الأمم المتحدة مسئولية خاصة لتنسيق الجهود لتحقيق هذه الأهداف .

أود أن اختتم كلمتي لكي أقدم من جديد ايماني في روح الانسان وفي قدرة الشعوب على تحقيق المستحيل، وللتغلب على العقبات التي لا يمكن تجاوزها هذا هو الايمان الذي يبقى على أمامنا مثلنا والتي برزت من خلال الكفاح والتضحيات ان أمنا يمكن أن تعاني ولكنها لن تموت ، ولمواجهة تعدي البقاء فان عزم الشعب هو قوة عظمى ، وهذا هو تحقيق الاعتماد على الذات والطريق

الذي اخترناه هو الجهود المشتركة لشعبنا والتعاون الدولي والمشاركة في الموارد ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا يمكن أن تخفف من هذا العبء وتقلل من هذه التكلفة من ناحية موارد الانسان ، وبالنسبة لنا كأى دولة نامية فلدينا ثقة في انفسنا وفي قدرتنا ، وثقة في الجهود المتضافرة المتعددة لشعبنا لكي نبني لأنفسنا مستقبل أفضل ولتعيد مصيرنا .

السيد / الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) باسم الجمعية العامة أود أن أقدم الشكر الى صاحب الفخامة رئيس وزراء بنجلاديش الشيخ مجيب الرحمن على بيانه الهام الذي ألقاه وأرجو من رئيس البروتوكول أن يرافق صاحب الفخامة الى خارج القاعة .

السيد / فيترجيرالد ( ايرلندا ) ( الكلمة بالانجليزية ) السيد الرئيس، أود في البدايـة أن أنقل اليكم التهنئة الحارة لوفد ايرلندا بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

ان انتخابكم أمر ايب من زاويتين ، ذلك لأن حكمتكم وتجربتكم سوف تقود مداولاتنا الى ما فيه الخير لشعبونا فضلا عن أنكم تمثلون دولة كان لها في المجالين الاقتصادى والسياسي سجل مسن المبادرة والقيادة .

ان وفد بلادى يود أيضا أن يثني على سلفكم البارز السفير بنيتس من الكوادور الذى قاد دوره الثامنة والعشرين ، والدوره الخاصه السادسه بمهارة وحكمة وانه ليحرفني ياسيد الرئيس أن أكون أول فرد يتحدث بعد الخطاب الذى قدمه السيد رئيس وزراء بنجلاديش ومن هنا فاني أرحب ببنجلاديش كعضو جديد في الأمم المتعدده ، ان خطابته المؤثر قد أكد لنا المشاكل الملحة والرهيبه التي تواجه اجزاء كثيره من العالم وخاصه بلاد ه .

ونحن نرحب بوجه خاص بخينيا بيساو كعضو جديد في هذه المنظمة الدولية ، ان نضالهم الباطني من أجل الحرية قد حقق نتائجه ، ولعل وجودنا هنا اليوم يعكس اعادة مولد الديمقراطية في البرتغال التي كانت السياسة الاستعمارية لهكومتها السابقة والتي وصفتها في العام الماضي هنا في هذه الجمعية بأنها تآلم الشعب البرتغالي وتقاليدته واسهاماته السابقة في المحرقة والثقافة الانسانية ، ونحن نأمل أن نرحب قريباً بدولتي موزامبيق وانجولا المستقلة .

ان وفد بلادي يود أن يثني بشكل خاص على الخطاب الذي قدمه هنا يوم الاثنين السيد وزير خارجية البرتغال ونحن نقدم لبلادته تهنيتنا وتأييدنا العارفي المرحلة الجديدة من تاريخها التي بدأت الآن .

أما بالنسبة لفرينادا جزيرة التوابل ، فاننا نقدم تهنئتنا على انضمامها للأمم المتحدة وكما قال رئيس وزرائها سعادة المستر جيري فان وجودنا هنا هو تعبير عن الثقة في حقوق الانسان الاساسية ، وكرامة وقيمة الانسان الأمر الذي يؤكد مبدأ حق تقرير المصير .

ان العالم الذي ورثناه من الماضي كان له توازنه الخاص . ان مبدأ الحرض والطالب ظل دائماً في حالة من التوازن ميكانيكية السعر ، كذلك فان مناطق نفوذ الدول الكبرى ظلت دائماً بشكل أو بآخر ثابتة اوال جيل كامل ، وهتي في مناطق معينه من العالم حيث كانت هناك صراعات محلية كان هناك نوع من التوازن السياسي لا يصدعه الا نشوب الصراعات بين الحين والآخر . ، وكانست هذه الصراعات يتم احتواؤها دائماً بنجاح .

ان حقيقة وجود مثل هذا التوازن خلال الجيل الماضي قد قامت بالنسبة للكثيرين حقيقة ان العلاقات التي وجدت نفسها بشكل أو بآخر في حالة من التوازن خلال هذه الفترة هي نفسها في كثير من الأمثلة غير عادلة وبالتالي غير ثابتة .

ان التوازن في واقع الأمر وفي كثير من الجوانب كان زائفاً يعكس توازناً موروثاً للقوى لم يكن له تبرير موضوعي سوى حقيقة أنه حقق نوع من الاستقرار قصير الأمد في شؤون العالم .

اننا في هذا الجيل نواجه آثار الامل المفهوم والقاتل من جانب الذين سبقونا للمشاكلة الاساسية الكامنة في هذا التوازن الزائف . اننا نواجه مشكلة تصحيح الاختلالات في داخل الدول ، والمثلالم الاقتصادية والاجتماعية على نطاق عالمي ، وكذلك فان مشكلة خلق عالم جديد وتوازن سياسي

جديد في هذا العالم يعكس حقوق الشعوب في اتجاه بعضها البعض ، وان نحل نمطا جديدا من العلاقات الدولية بدلا من ذلك الذي يدين بالكثير للظلم الذي ورثناه من التاريخ . وفي العقد الماضي فقد وجدنا أن الدول الغنية والفقيرة على حد سواء ولأول مرة أدركت تمام الادراك مسدى العالم الذي ينادى عليه التوزيع العالى لموارد العالم وعدم المساواه الكامن في مشاركة شعوب العالم في السلاطة والقوة .

ان هذا الادراك الذي جاء متأخرا يعمل معه بطبيعة الحال رغبة في التصحيح وفي خلق توازن حقيقي ، بدلا من التوازن الزائف الذي كان موجودا حتى الآن بين دول العالم . ان هذه التغييرات الجذرية في العلاقات بين الدول غنيها وفقيرها وفي توزيع موارد العالم أمر مألوف تماما ، وهذا أمر متفق عليه من الجميع فيما عدا أولئك الذين يتسمون بالأنانية والرجعية . ان احساسا جديدا بالالتزام المتبادل بين الأمم والشعوب كان قسمة من قسمة العقد الماضي في الشئون الدولية ، قد بدأ يؤثر على مواقف الدول وزعمائها السياسيين في اتجاه بعضها البعض . ان مشكلة تصحيح هيكل عالمي واضح أنه خاطيء مسألة لن يكون من السهل حلها بل على العكس يبدو من المحتمل أن تظهر هذه العطية كأنها صعبة بطريقة مهيبة اللهم ذلك على الرغم من أن التوازن الاقتصادي والسياسي الذي كان قائما في العالم حتى الآن كان غير عادل ، ومع هذا فانه كان بشكل ما توازن كما أنه كان توازنا أساسا ، ولقد رأينا في عدد من المناسبات في العقود الماضية كيف أنه في مجال النفوذ السياسي فانه في حالة وجود تغيير هامشيا في التوازن السياسي بين الدول العظمى فان هذا كان من الممكن أن يعرض السلام العالمي للخطر ، وفي المجال الاقتصادي أيضا فاننا نعلم أيضا مدى حساسية التوازن الذي كان قائما حتى الآن بين مختلف مجموعات دول العالم ، خاصة بين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا وفيرها من الدول الصناعية ، والدول التي تتاجر فيها الدوله والدول المنتجة للبترول ، ومنتجي المواد الخام الأخرى ، وتلك الدول التي ليس لديها موارد طبيعية . وخلال الشهر الاثنى عشر الماضية فان النظام الاقتصادي العالمي قد شهد الكثير من الآثار نتيجة لاعادة التغيير المفاجيء لشروط التجارة بين الدول المنتجة للبترول وبين بقية دول العالم ، والى حد ما قد يكون أقل بين الدول المنتجة للمواد الخام وبقية دول العالم .

ان الهياكل الاقتصادية والاجتماعية متوازنة تماما اذ انها نمت خلال قرون وكذلك فان معاشم الناس وخاصة في العالم المتقدم أصبحوا متعودين على زيادة سنوية منتظمة في دخولهم الحقيقية لدرجة أن حدوث أى تعديل في الدخل الفعلية بحوالي ٥٪ أو ٦٪ قد أثبت أنه خطير ويؤدى الى تصدع وتهديد للاقتصاد في هذه الدول ، بل وقد يؤثر أيضا على الثبات السياسي لبعض الدول ، فضلا عن ذلك فان آثار أى تصدع للتوازن أمر خطير للغاية لاقتصاد العالم كله ، ولكن شحوبه سواء أكانت هذه الشعوب غنية أو فقيرة ، ولكن ذلك كله حدث نتيجة للأحداث الأخيرة وضرورة بحث كيف يمكن أن يتحقق هذا الهدف بحيث لا يحدث ضرر للفقراء والأغنياء ليس فقط في المدى القصير ولكن أيضا في المدى الطويل .

يجب أن نواجه الحقيقة المرة وهى أن هناك تغيير مفاجئ في شروط التجارة قد بدأ يحدث نوعا من التضخم لم يسبق له مثيل ، وان ركودا عالميا يمكن لآثاره أن تؤثر على الدول الضعيفة والسدول الفقيرة ولقد أصبح هذا أمر يهددنا الآن .

وليس هناك شك في أنه سوف يكون هناك أولئك الذين يستخلصون من ذلك أنه مهما كانت المظالم التى تصم النظام العالمي فانه قد يكون من الأكثر حكمة أن نترك ذلك بغير أن نلمسه بدلا من أن نحاول ادخال اصلاحات يمكن لآثارها المفاجئة على النظام أن تؤدى في المدى القصير وفي المدى المتوسط الى الاضرار بشكل أكبر من أى كسب يمكن أن يتحقق . ان هذا يمكن أن يكون انعكاسا لليأس ، وذلك لان المظالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تسود العالم كجسيرة جدا ، وهى واضحة الآن تماما بحيث لا يمكن لأى مناطق أن يمنع جهودا لتصحيحها ، وسواء احببنا أو كرهنا فان النظام القديم لا بد من تغييره ، وبدلا من أن نسعى لاقتناع أولئك الذين يعانون فسي ظل هذا النظام بأن يرفضوا ايديهم حتى يحدث ما هو أسوأ ، فمن الواضح أنه يتمين علينا بدلا من ذلك أن نبدأ في تخطيط اعادة تنعيم العلاقات بين الدول ، وفيما بين الاقتصاديات على نظام كبير وبسرعة كافية لتحقيق قبوله من جانب أولئك الذين يعانون كثيرا من مظالم النظام الحالي .

ان اعادة التمديد هذه لا بد من أن تكون معدة ومخططة بمهارة كافية لضمان كل شئ وضد أى صدمات قد تكون عنائمة بحيث تزيد من معاناة أولئك الذين يخسرون من النظام الحالي . ان عبء التخطيط والاعداد لمثل هذا العمل يقع على الذين يملكون لمصلحتهم الشخصية ولمصلحة

بقية العالم فعليهم أن يسمعوا لايحاء الوسائل لتصحيح ما هو خاوي ، وان يتم هذا بسرعة وبأريقة تدقق ثقة أولئك الذين يمانون من النظام العالي . انني أتصور أن هذا كان هو رسالة المسدورة الخاصة للجمعية العامة في العام الماضي ، واجتماع الانكتاد في المكسيك ، وسوف تكون هي الرسالة التي تأتي خلال الشهرين القادمين من مؤتمر الغذاء العالمي المزمع عقده في روما .

ان عدم العدالة في توزيع الثروة في العالم ليس كما يعتقد البعض بسذاجة مجرد نتيجة مباشرة للاستعمار الماضي . ان الكثير من هذا الوضع جاء نتيجة للهوة التكنولوجية التي جعلت الاستعمار ممكنا في الماضي والتي لا تزال تعاضى قوة قوية حتى الآن بعد انتهاء النظام الاستعماري . ان عدم العدالة في توزيع الثروة هو نتيجة سوء توزيع المواد الخام التي تحصل عليها دول العالم . كما أن جزءا منه قد يعكس عدم التوازن والمساواة بين مختلف الدول سواء من ناحية الحجم ، وهذا عادة أمر يتصل بالمواد الخام المتاحة وبمجم السكان الذي يحدد حجم السوق المحلي ، ومن هنا لنا تأتي الى حد ما امكانيات الانتاج الكبير .

لقد بدأنا نتعلم في الوقت الحاضر أسباب التعقيد الكامل لسوء توزيع الثروة ، كما نرى مدى تأثير زيادات أسعار البترول والمواد الخام ، وكيف أنها تساعد اقتصاديات بعض الدول النامية فقط ، وتدمر بطريقة تشبه كارثة اقتصاديات بعض الدول الأخرى التي ليس لديها مثل هذه الموارد . ان الأمر الذي كان يبدو وحتى عام مضى يتمثل في وجود مجموعتين من الدول مجموعة غنية وأخرى فقيرة ، أصبح الآن ينظر اليه على أنه أمر أكثر تعقيدا ذلك لأنه يتضمن أولا الدول المتقدمة التي تعاني من آثار زيادة أسعار البترول والمواد الخام ، وثانيا الدول المنتجة للبترول التي زادت موارد ها بين يوم وليلة بحجم يمثل بالنسبة للبعض على الأقل مشكلة بالنسبة للاستثمار ، ثالثا مجموعة من الدول المنتجة للمواد الخام بعضها يكسب من ازدياد الأسعار لبعض المواد الخام ، والبعض يحصل على فوائد أقل والبعض يخسر لأن أسعار مواد الخام لم ترتفع على الاطلاق وربما مجموعة من الدول ليس لديها مواد خام وهذه أسوأ من الجميع وهذا بالتأكيد هو الدرس الأساسي الذي تعلمناه جميعا في الدورة الخاصة للجمعية العامة التي عقدت في هذا العام بناء على مبادرة بلادكم ياسيد الرئيس ، ولا شك أن هذا كله يسبب تعقيدا للمشكلة .

ان الاعلان الخاص بانشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤكد حقيقة التكافل وحقيقة أن رخاء المجتمع الدولي ككل يتوقف على رخاء الأجزاء الذي يتكون منها هذا المجتمع ، ان تعقيد المصالح يتألب العمل للتوفيق فيما بينها بحيث ينعكس هذا في برنامج العمل المزمع وضعه . ومن رأى وفد بلادى أن حل مشكلة اختلال الثروة في العالم لا بد من أن يتضمن ثلاث عناصر أساسية :

أولا لا بد من أن يكون هناك تأكيد باستمرار التحسن على المستوى الطويل في الاسعار النسبية للمواد الخام التي تستورد من الدول النامية لمواجهة أسعار السلع المصنعة .  
ثانيا لا بد من أن يكون هناك تأكيد لتلك الدول التي بسبب عدم توافر موارد الخام ربما تخسر بدلا من أن تكسب من استمرار هذه الاسعار ، بأنه سيكون هناك نوع من المساعدة على نطاق واسع تمكنهم من أن يشاركوا في إعادة التوزيع المستمر للثروة العالمية بحيث يمكنهم أن يحققوا في فترة من الوقت تنمية اقتصادية جيدة . ان بلادى لم تلعب في الماضي دورا كاملا كما كان يجب لها أن تفعل ، في تقديم مساعدات للتنمية للدول الأكثر فقرا منها ، ومع ذلك

فاننا ضاعفنا بأربع مرات برنامج مساعدتنا في الثمانية عشر شهرا الماضية ، والتزمنا باستمرار التوسع في حجم هذه المساعدة بهدف أن نصل بها الى مضاعفتها ثلاث مرات خلال السنوات الأربع أو الخمس القادمة .

ثالثا - لا بد من أن يكون هناك مساعده من الدول المتقدمة للدول النامية ، سواء كان لديها مواد خام أم لا ، خاصة في النواحي التكنولوجية لرأب الصدع الاساسي في الدول النامية والذي قلت منذ بضع ثوان أنه يمثل قوة تركز تقسيم العالم الى من يملكون ومن لا يملكون حتى بعد انتهاء عصر الاستعمار .

ان الحوار العربي الأوروبي القادم الذي سوف تشارك فيه بلادى كعضو في السوق الأوروبية المشتركة ، أمل ، ضمن أشياء أخرى ، أن يؤدي الى بداية لمثل هذا التعويل للتكنولوجيا لصالح مجموعة من الدول النامية ، ويمكن اذا نجح ذلك ، كما نأمل أن يقدم نموذجا لترتيبات مماثلة فيما بين مجموعات أخرى من الدول . ولكننا في انتظار تاييد برنامج اويل الأمد ، يضم ضمن أشياء أخرى هذه العناصر . لا بد من أن نضمن كغطاوة تمهيدية ألا تكون هناك عودة للدورة السيئسمة لتقلبات أسعار المواد الخام التي أدت في الماضي الى الكثير من اليأس في الدول الفقيرة التي تعتمد على المواد الخام في حياتها ، والتي تؤدي الى تصدع أسواق الدول الصناعية الذي يعتبر استقرارها أمر هام للعالم ككل . وبكلمات أخرى فان الفوائد التي سوف تحصل عليها الكثير من الدول الفقيرة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام في السنتين الماضيتين لا بد أن تكون هناك ترتيبات تضمن لهذه الدول نموا مستمرا وثابتا في المستقبل لدخلها من هذه المصادر .

ان السوق المشتركة في مفاوضاتها مع الدول المنتسبة اليها في جامايكا منذ شهرين اتخدت بعض الخطوات في هذا الاتجاه وهي تحتاج بالبيع الى أن تمزج وأن يوسع نطاقها بشكل أكبر ، حتى يمكن للمناسبات التجارية التي يحققها الدول المنتجة للمواد الخام في السنتين الماضيتين أن تستمر . وبعد ذلك وكجزء من البرنامج المباشر الذي تتطلبه الاحتياجات الملحة للموقف العالي لا بد من أن يكون هناك صندوق مناسب للطوارئ لمساعدة تلك الدول النامية التي بسبب النقص في موادها الخام أصبح فقرها أكثر فقرا ، نتيجة لتحركات الأسعار الجديدة بل انها في بعض الامثلة أصبحت مهددة بالجوع كما تعدت اليينا السيد رئيس وزراء بنجالاديش .

ان الجهود الرامية الى انشاء صندوق من هذا النوع نانت بايعة بشكل مثالي للمهم ، كذلك فانها لم تحصل حتى الآن الا على استجابة غير متساوية من أولئك الذين تفرض عليهم موارد هائلة مسئولية خاصة في هذا الصدد .

ان عددا من الدول بما في ذلك الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة وعددا من الدول المنتجة للبتروك اولت باريقة أو بأخرى أن تصالي مبادرة في هذا الشأن ولكن هذه المبادرات لا بد من أن تكون هناك متابعة لها على نطاق كبير لاعمال التأكيدات بأن هذا العمل يتفق مع المصلحة العامة .

وأخيرا وينفس الالحاج فان ابراء دوليا فعلا ماليا للديولة دون استمرار حدوث التدفق المفاجيء الأخير في شروط التجارة وسوقها في الدول الصناعية لأن هذا سوف يجعل حدوث ركود عالمي .

لقد انقضى عام تقريبا منذ الزيادة التي اشرت على أسعار البترول ، وأثرت من عام منذ أن بدأت أسعار بعض المواد الخام ترتفع ، الا أنه لا يزال يبدو أن هناك شعورا في اعادة توجيه المسوار الفائضة والتي لا تنفق على الاستهلاك أو الاستثمار من جانب أولئك الذين يحصلون عليها ، ان هذه الأموال لا تلعب دورها في النظم على نطاق يكفي للتحفيز على النشاط الاقتصادي العالمي . فضلا عن ذلك وكما يحدث في بعض الدول الصناعية فانه لم يحدث تقدم مناسب لتحسين التوزيع الغير العادل لتأثير هذه الأزمات على الاقتصادات الوانية ، كذلك لم يحدث من جانب منظم هذه الدول تقدم كاف في معالجة التأثير التضخمي للزيادات الكبيرة والمادة في الأسعار الأمر الذي يهدد الآن بالتصعيد بتضخم في الأسعار في كثير من هذه الدول .

ان ما قلته الآن فيما يتعلق بالعلاقة الى ايجاد توازن جديد بين معدل التوازن الزائف في المجال الاقتصادي يعود مبالا لتأثيره ايضا في المجال السياسي . ففي وقت كان هذا التوازن السياسي في العالم يبدو وكأنه وايضا قاصرة على العلاقة بين الدولتين الأعظم ونحن نرى اليوم بوضوح أن الأمر لم يحدث كذلك ، بعلاوة الموقف الجديد الذي خلقه عودة الصين الى لعب دورها الفعال كعضو فعال في القوى الدولية و بروز اليابان كاعدي الدول الصناعية الكبرى في العالم ، ويتوسع تسع دول في أوروبا الغربية في السوق المشتركة ، فان مجموعة دول عدم الانحياز قد

برزت ، وفضلا عن ذلك، فان الملاقة بين الدولتين الأعمام قد أصبحت تأخذ نمونجا ثابتا، كذلك فان المواجعة بينهما حل معها الى حد ما شيء من التقارب، وكما أشار الكثيرون في «ذه المناقشة فان «ذه الصراعات المحلية تمثل تهديدا للسلام العالمي . وفي نفس الوقت فان ميزان الرعب السابق بين القدرات النووية للدولتين العظاميتين قد حل، مما له نوع من الانتشار في الأسلحة النووية ووسائل خلقها .

ان الاغبار التي تمثلها «ذه التاورات تتالب القيام بعمل فعال لمواجهةتها وذا أمر أكد عليه الدكتور «نري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة .

وكدولة لعبت دورا بناء منذ عشر سنوات في بدء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فان ايرلنده تشع بالقلق لحدوث انهيار قريب في الضمانات وهو الأمر الذي أهدر مؤخرا ، وهي على استعداد لأن تشارك في أي جهد لاعادة السيادة الكاملة على انتشار الأسلحة النووية .

هذه المشاكل الجديدة لا يمكن أن تواجه بحلول بسياسة فهي تتألب مواجهة أكثر تحقيقا  
تتضمن الكثير من الدول في ممارسة سياستها وضباط النفس .  
ان الشيء الذي يثير الغوف ، في المجال السياسي انه كما هو الحال في المجال الاقتصادي فان  
تحقيق توازن عادل وجوده تقبله شعب العالم وتقبله حكومات العالم بيد و أمرا بعيدا عن متناول  
مؤسساتنا الدولية العالمية التي نعمل بها اليوم .  
ان الزمام الدولي المألوف لكي يواجه بنجاح هذه المشاكل يتألب أن يكون مرن و يملك هذا الزمام  
أفضل بكثير في تدعيمه وفي عمله من ذلك الذي لدينا الآن .  
ان الوضع العالمي يقدم مشاكل كبيرة بالنسبة لأمة العالم . . فبالنسبة للدول الأعنام ، فسوف  
يكون من الصعوبة أن تقبل أي قيد على حرية عملها التي أعانتها لها قدرتها على التدبير ، وبالنسبة  
للدول الاستعمارية السابقة فانه ليس من السهل أن تجد نفسها وقد تكيفت مع فقدان مزاياها  
القديمة ، وبالنسبة للدول الجديدة مثل تلك الدول التي استقلت منذ نصف قرن ، وكذلك الذين  
عقوا بعبثهم وسيادتهم خلال العشر سنوات الماضية فان قبول هذه الدول لقيود على حرية عملها  
الفردية لمصلحة الاستقرار ، بل وعلى بقاء العالم لا بد وأن يكون شيئا مثيرا للانزعاج عند ما يأتي  
ذلك خلال عشر سنوات أو عشرين سنة من تحقيقنا لاستقلالنا الذي سعدنا من أجله اويلا . وصح  
ذلك فليست هناك دولة يمكن أن تهرب من القيود التي يفرضها الموقف الذي يواجهه العالم  
اليوم . ففي جنوب افريقيا ، والشرق الأوسط ، وقبرص ، وايرلندا الشمالية . ففي هذه الأجزاء  
الأربعة من العالم ، هناك مواقف غاية في يرجح كل منها أساسا وبإلحاح المتفجر الى قبول العالم  
بسرعة للمطالب المتزايدة . وهو أمر أشار اليه المستر كالا هام وزير خارجية المملكة المتحدة في خطاب  
أسس ، وبالنسبة لقبرص فان الموقف هناك غير مستقر وقد أصبح أكثر غمرا نتيجة بروز ديكتاتورية  
عسكرية في اليونان ، كانت تصل على المساعدات من بعض أعضاء المجتمع الدولي . وعند ما يوضع  
هذا الزمام أعيرا للمغامرة في قبرص فان التوازن غير المستقر في هذه الجزيرة انهار مما أدى الى  
البؤس والموت بالنسبة للمجتمع القبرصي .

ان الاستجابة الغير عادية من جانب تركيا للأحداث والتي عجلت بعد وث الانقلاب في قبرص  
قد أدت الى بعض الصعوبات بالنسبة لقبرص كدولة ، ونحن نشق أن المفاوضات سوف تسمح بحل

سريعة لمواني قبرص من الائتفين الذين اخرجوا من ديارهم وكذلك لاستعادة قبرص معها فسي  
السيادة والاستقلال . ان سير الاحداث في قبرص لم يعمل المهمة التي عهد بها الى قوة الأمم  
المتعددة أكثر سهولة ، ونحن نشارت الاعزاز تلك الدول التي توفى لجنودها تحت علم الأمم المتعددة ،  
من أجل قضية السلام في قبرص ، ونريد أيضا أن نشي على الجهود الكبيرة التي قام بها الدكتور  
فالدرايم في محاولته لكي يعمل من الممكن قيام حوار سلام بين الائتفين .

ومن واقع الدراما المؤسفة التي وقعت في قبرص فان المشاركين فيها ، وبقية العالم أيضا لا يسعد  
من أن يعرفوا أن محاولات حل المشاكل بالقوة لا يمكن أن تؤدي إلا لمشاكل بالنسبة للمجتمع الذي  
تتخذ اجراءات باسمه ، ان هذا يمكن أن يؤدي الى تعاليم للأجهزة الدولية المتعاقبة بمقتضى الميثاق  
لحسم مثل هذه المشاكل ، ويمكن أيضا أن يقوض دعائم المبدأ الدائم في هذا الميثاق ونقصد بسببه  
المساواة في السيادة بين الدول .

وفي الشرق الأوسط فان عدم استعداد الدول العربية للاعتراف بحق اسرائيل في البقاء ، والتردد  
من جانب اسرائيل بدورها في الاعتراف بضرورة حل مشكلة الفلسطينيين فان هذا أسهم كثيرا فسي  
عدم الاستقرار والى صراعات متكررة .

وفي جنوب افريقيا فان نفس آراء المواجزة قائم ، ان بروز حكومة ديمقراطية في البرتغال كما  
أشرت سوف يساعد على حسم هذه المشكلة بسلام بالنسبة للعديد من المناطق التي كانت واقعة تحت  
تحت الحكم البرتغالي ، ولكن هذه التاوررات تؤكد ضرورة التمسك نحو ايجاد حل لبقية المناطق المتنازع  
في جنوب افريقيا والتي الت تعاني من نظام الحكم البيضاء ، ومن تصميمها القصر النار على تكريس  
العالم دفاعا عن مفهوم مشوه للعضارة . وفي خلال اليومين الماضيين وردت الينا أنباء من جنوب  
افريقيا بأن حكومة هذا البلد قد تكون على وشك أن تعلن تغييرا ، اما في سياستها فيما يتعلق  
بناميبيا ، ان وفد بلادى يأمل أن تكون هذه الانباء ذات أساهر سليم ، ليس فقط من أجل شعب  
ناميبيا ، الذي يعتبر رفاؤه في المستقبل مسئولية خاصة لهذه المنظمة ، ولكن على أمل أن مشاغل  
هذا التاور قد يكون حياوة أولى من جانب حكومة جنوب افريقيا بعيدا عن سياستها الماضية التي  
قلبتها على نفسها والتي أدت الى عزلها عن بقية العالم .

اننا في ايرلنده قد عانينا بدورنا من عز أولئك الذين لديهم السداة في أن يفعلوا ذلك

بأن يحالوا في الوقت المناسب مشئلة الدلم للأقلية القومية في ايرلندا الشماليه . ان الموقف في المتغير الذي نجم عن ذلك أصبح صراما صريحا في عام ١٩٦٩ ، ان هذا الصراع زاد من المخاوف من جانب جميع الجوانب ، بل انه على الرغم من أن الكثير من الضالمة قد تم تصديمها فان الكثيرين وخاصة الجيش الجمهوري قد استاءوا أن يستغلوا الموقف ، وان يزعوا بأنهم مدافعون عن الأقلية المهتدة . ان عليهم وانتقامهم ضد الأعضاء الابرياء من الأقلية زاد من الضالمة وعدم تواجد الضالمة من جانب قوات الأمن التي تناول مواجهة الموقف . وفي يوم الجيش الجمهوري فيه في الضالمة من العنف ولا يمكن للمناق أن يسود أو لسياسات محتدة أن تنتشر لكي تضح هذا للأزمة التسي تهدد المجتمع في ايرلندا الشمالية .

ان هدف حكومتي هو العمل على ايوان سياسة بناءة ، ورفض المصالح الشخصية ، والعمل نحو تهدئة العواطف وتحقيق السلام العادل في ايرلندا الشماليه . وبناء على ذلك فقد أوضحنا في الجمعية العامة الماضية أننا ضد الارهاب وأنا نقبل موقف ايرلندا الشماليه في داخل المظلمة المتعددة وان هذا الوضع لا يمكن أن يتغير الا بموافقة أغلبية هذا الشعب ، ومن سوء العطف فان هذا التصريح الذي قدمناه في الأمم المتحدة لم يقنع أغلبية ايرلندا الشماليه بأن تقبل استمرار الاتفاق الذي تم التوصل اليه في ديسمبر الماضي في سننيدال في انجلترا بين الحكومتين ايرلندية والبريطانية والأطراف المعنية في حكومة ايرلندا الشماليه في ذلك الوقت . ان هذا الاتفاق يوفر مشاركة الاثنتين من شعب ايرلندا الشماليه في ادارة وحكم المناق ، وهو ترتيب عميل بنجاح لفترة خمس سنوات ، ولو هو هيكلا فيما بين الشمال والجنوب يعطي تعبير للروابط الوثيقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين جزئي ايرلندا . ومن سوء العطف فان هذا العمل لهذه المشئلة على الرغم من الاستقبال الايب له في البداية ورغم التأييد الذي قدمته له بريطانيا واعضائها المعارضة في بلادى الا أنه فشل نتيجة للجوء الى العنف من بين الأغلبية في ايرلندا الشماليه ، ولكننا لم نتخل عن جهودنا للتوصل الى عمل على اول هذه العواطف ولتحقيق قبول ذلك بين الاثنتين في ايرلندا الشماليه . ولم يثبط من جهودنا رفض الاتفاق الذي تم التوصل اليه منسند تسعة شهور في سننيدال . ونحن لا زلنا مقتنعون بأن المبادئ الأساسية في هذا الاتفاق أمر أساسي لأي عمل دائم ، ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة سوف نواصل طريق التصالح من أجل السلام .

انني أعرف أن جمهورنا ليسم هذه المشكلة في جزيرة ايرلندا بالتعاون مع المصلحة المتعددة  
 أمريكي بتأييد المجتمع الدولي ،  
 وأود أن أهتم بمديني بالإشارة الى مسألة الحقوق الانسانية بما في ذلك الضمانات ضد  
 التعذيب ، وهي مشكلة تثير قلق الرأي العام العالمي بشكل متزايد . ان بلادى ترى أن حقوق  
 الانسان فوق كل المسائل المتعلقة بالسيادة القومية ، ونحن نرفض رسميا وجهة النار القائلين  
 بأن لكل دولة الحق في انتهاك حقوق الانسان الأساسية في اراضيها وان تعذب أو تنتهك  
 حقوق الانسان ، داخل أراضيها . اننا نقبل حكم اللجنة الأوروبية ، ومهمة حقوق الانسان فيمما  
 يتعلق بهذه المسائل ، ونحن نقبل الالتزام بأن تبرر كل أعمالنا المالية أمام هذه المعايير . وبالقدر  
 الذى يمكن لميثاق حقوق الانسان الخاص بالأمم المتحدة أن يكون أقل فاعلية من المجلس الأوروبي  
 فاننا نرغب في دعم وضع يكون بأقل قابلية للانتهاك .

السيد / رومولو ( الفيليبين ) ( الكلمة بالانجليزية ) تقدم الفيليبين أرتهاانيا للسيد  
 عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر المعترم لانتخابه رئيسا لدوره التاسعة والمشرين للجمعية  
 العامة ، ان تاريخ السيد بوتفليقة تاريخ ثورى وهذا ما يحتاجه العالم الآن فهو ثورى ملتزم ، وفني  
 الدورة الماضية لنا نعتد على نضج حكمة سعاده لبيولك بينيتس الذى يقودنا عبر سلسلة من  
 الأزمات أعظم مما واجهناه في السنوات الماضية وبعد أن نجح في وضع الضوابط المرشده لمواجهة  
 هذه الأزمات أصبح علينا الآن أن نعتد على حيوية ونشاط وايمان هذا الرئيس الجديد الشباب ،  
 وذلك حتى يساعدنا على أن نتوصل عبر المحادثات القادمة الى تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل  
 اليها من ناحية المبدأ ، ونحن نرى أن تولى السيد عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة أمر ملائم ، وبعسا  
 في وقته .

ان العالم الآن في وساء مرحلة من التوسع الاقتصادي ، مما يره وسوء تحكم آثارها على المستقبل  
 الى وقت بعيد ، فنحن نجد أن جميع الأمم في قبضة هذه الاتجاهات الاقتصادية الضائرة ، وانسه  
 لمن صالح البرتغال أن اعترفت وقبلت هذه الحقيقة وقررت أن الطريق نحو تصفية الاستعمار أمـر  
 لا يمكن الرجوع فيه .

وقد استمعنا صباح اليوم الى خطاب المثير للسيد المصترم ممثل مندوراس، واننى اُسبغ عبارات لى أؤيد لسيادته نيابة عن حكومة الفيليبين تحيا افنا الصديق مع بلادك، وللبارثة المأساويه التمسحي أمت بشعبه ، وباعتبارى ممثل بلد يحاني بصفة دورية من الأعاصير ، ولثيرا ما يحاني من التدمير نتيجة للفيضانات ، فندع في الفيليبين نفهم مصاناة وريالات شعب مندوراس ونعني نشاركهم ما هم فيه بحمق .

ان تولي سعادة عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمعية العامة للأمم وبإاءة في وقته ، قاله السليم الآن وسالمرحلة من التفسخ الاقتصادى الحالى ويمكن أن تبقى آثاره الى فترة اويله في المستقبل . ورغم أن جميع الأمم في قبضة هذه الاتجاهات الاقتصادية الخائرة الا أن البلاد النامية هى التي تشعربآثارها اليوم أكثر من غيرها .

وفي الواقع فان كثيرا من هذه الدول على عافة انهيار اقتصادى ومن ثم فسيادته نقاد معترف ، بقدراته في البلاد النامية سواء يتمن من أن يقدم لنا عمق البصيرة في الصعوبات التي نواجهها ، ومن ناحية أخرى فندع نريد أن نقف موقفا يسمح بالتعريف ما نريد أن نتجنبه ، ان الصراج القديم بين مصالح البلاد الغنيه والبلاد الفقيره والذي يبدو في النام الحالى العالى أنه لن يسؤدى الى موقف يواجه مستقبل البشرية ، ان مستقبل القاعات التي تتمتع بالوفرة وتلك المعرومه ، لا يكمن فقا في الموازنة ولكن في التعاون المبني على المساواة والعدالة .

ولقد تحدث رئيس الفيليبين الى الدورة الثامنة عشرة لمجلس ادارة مجلس الأمم المتحدة لبرنامج التنمية الذي عقد في مانيل في أوائل هذا العام ، فدعا بقوة الى التنفيذ الفورى للأعلان الخاص بإنشاء نظام اقتصادى عالمي جديد ، وكذلك وضع برنامج العمل المقترن به . وكان أول رئيس دولة يفهم ذلك في معقل دولي .

واننى أود أن أذكركم بالمداولات التي برزت في الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة وهى الدورة التاريخية ان قال سيادته فيما ان اهتمام الدورة الخاصة السادسة يجب الا يركز على الماضى ، ولكنه يجب أن يركز على الحاضر ، وعلى المستقبل ، وقد ذكر سيادته بالمالم التاريخية ليس فقط لى يزيد من تأثيرها ، ولكن لى نعمل على تصحيحها ولكى نسماو عليها . ان التمسحي الذى تواجهه البلاد الغنية المصنعة ، ليس هو الالتزام المشترك لى نضع مما علاقة رشيطة

قائمة على المساواة ، بل ان الآفاق القائمة التي تواجه البلاد النامية تركز على أهمية تنعيم العلاقات الدولية بأسرع ما يمكن ، وهذا لا يمكن أن يتجاهل امكانية قيام الثورات السياسية والاجتماعية عشيبة الضخمة والتضخم التي لا يمكن مقاومتها والمقترنه ، بالصعوز الذي يزداد سوءاً . وان هذا الارتفاع في أسعار السلع الأولية الذي وصل الى قمته الآن سوف يهبط بعد ذلك ، واستايح أن أقول ان الربح فقط من هذه المكاسب نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية هو الذي كان يذهب الى المصارف والمصارف النامية ، الا أن هذه المكاسب قضى عليها تماماً الارتفاع الحاد في أسعار البضائع الزراعية والأسمدة ، وعلاوة على ذلك فان البلاد النامية عانت من عجز حاد في تجارتها الخارجية

١٩٧٣

وهناك بعض النواحي في الثورة الاقتصادية العالمية اعمق من ازمة الغذاء ما كان ينبغي ان يندرج اليه على انه من سوء الحظ ، وانه امر مؤقت اصبح يعتبر الآن على انه حالة مزمنة وانها سوف تزداد سوءا ما لم تتخذ الاجراءات الدولية المتضافرة سريعا لعلاجها ، الا انه طالما ان الموارد الغذائية الكثيرة مازالت غير مستثمرة ، نتيجة لنواحي قصور غير مفهومة في التكنولوجيا ورأس المال ، فسيان البلاد النامية سوف تظل ضحية للجوع وسوء التغذية . ومن واقع الاسس الانسانية فان هذه البلاد تستحق المساعدة من البلاد الصناعية الاكثر حظا ، وذلك لان الخسارة في الارواح البشرية نتيجة للجوع في السنة القادمة قد يزيد على اكثر حساباتنا تشاؤما وسوف تكون لها اثارها على استقرار العالم وسلامه وامنه وهذا امر يتهيء للكف . وحل هذه المشكلة لن يكون سهلا وذلك لازدياد السكان ، والمنافسة على مصادر الاغذية ، وامكان ارتباط المساعدة الغذائية بالاهداف السياسية بدلا من اعتمادها على الاعتبارات الانسانية فكل هذه العوامل المعقدة يجب الاتخاذ عنها عن مواجهة الاخطار الحقيقية التي تضعها امامنا المجاعة والجوع .

ومن هنا فان الفيليبين تحبذ انشاء اعطياتي غذائي عالمي حتى نكفل المساعدة للبلاد التي تعاني من العجز في المواد الغذائية بغض النظر عن كمية الفائض عند الدول التي تقدم الممنونة الغذائية ، وعلى هذا الاساس الانساني فانه يجب ان يطبق مبدأ اعطاء افضلية للأقاليم المحتاجة ، وعلى المدى الطويل فان توسيع مدى الانتاج الغذائي العالمي يحتاج الى دراسة واعتماد على المستوى السياسي ، ولكي نفعل ذلك يجب ان نقدم مساعدة أكثر الى القطاعات الزراعية في البلاد النامية ، ذلك لأن التناقض في المواد الغذائية حتى في البلاد الصناعية يجعل هذه الخطوة امرا عاجلا .

والفلبين تعلق اهمية كبرى على المؤتمر الغذائي العالمي المقبل ، يحدوها الامل في ان يتمكن هذا المؤتمر من وضع خطة عمل محددة دون ابطاء .

وكجزء لا يتجزأ من مشكلة الغذاء هناك الولايات التي يعاني منها حوالي ٤٠٠ مليون طفل في البلاد النامية ، وفي الدورة السابعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق المجلس على اعلان برنامج اغاثة للأطفال نتيجة للازمة الاقتصادية العاليه وتلى ذلك بنداء عاجل لزيادة المساهمات الى وكالة غوث الطفولة التابع للأمم المتحدة ، انها لوصمة لضمير البشرية ، وضمير العالم

ان تصبح وكالة غوث الطفولة التابع للأمم المتحدة بعد ثلاثة عقود ، وبعد عمل عاشر في وضوح  
لم تتلق فيه الدعم المالي الذي يستحقه دائما ، ونحن نأمل ان المؤتمر الخاص بتقديم المساعدة  
لووكالة غوث الطفولة المزمع عقده في نوفمبر القادم سوف يوضح ضرورة الاستجابة من جانب انحاء العالم  
للتغذية من معاناة الاطفال .

ويجب ان يكون واضحا ان المشكلات التي اشترتها اليها وهي مشكلات عالمية في طابعها لا تحل  
الا عن طريق الاجراءات المشتركة من جانب المجتمع الدولي . وان اعلان اقامة نظام اقتصادى دولي  
جديد وعقد مؤتمر السكان العالمي ، ومؤتمر الغذاء العالمي والدوره الخاصة المزمع عقد  
للجمعية العامه فهذه كلها امور تشكل جهودا تاريخيه لكي تركز على التكافل بين الدول واعتمادها  
على بعضها البعض في تجنب الاخطار التي تهدد الاقتصاد العالمي وهذه كلها خطوات هامه  
لانها سوف تكون اختبارا لنا لمعرفة ما اذا كنا قد تطورنا في الامم المتحدة ، وطورنا الارادة  
السياسية المطلوبه للتغلب على المصالح القومية الضيقة لصالح المجتمع العالمي بأسره .

وفي هذا المجال فان الفيليبين تأمل في امكانية التغلب على المشكلات المتبقية حتى نسمح  
باقرار الميثاق في هذه الدوره للجمعية العامه . ونحن نشعر بان الموافقة على هذا الميثاق سوف  
تكون خطوة لاغنى عنها نحو انشاء نظام اقتصادى عالمي جديد .

لقد تعدت عن الاهتمام العميق للرئيس مارغوس رئيس الفيليبين في اقامة نظام اقتصادى عالمي  
جديد ، ونحن ملتزمون بتوسيع نطاق التنمية وتركيز جميع الموارد لتحقيق هذا الهدف . والفيليبين  
في مجتمعها الجديد قد تأثرت بالثورات الاقتصادية العالمية . وعن طريق الجهود المضنية تمكنا  
من تحقيق التقدم الكبير الذي وصلنا اليه وذلك عن طريق اعادة الهيكلة الاقتصادى في السنه  
الاولى من اقامة مجتمعا الجديد . ونحن نهدف الى تحسين المناخ الاقتصادى العالمى لان  
ذلك يمكن ان يكون له اهمية حاسمة لسعيينا لتحقيق الجدول الذى وضعناه للتنمية القوميه . ولقد  
تأثرت الفيليبين مثل معظم الدول من الارتفاع الحاد في اسعار الواردات مما زاد من العبء  
في ميزان مدفوعاتنا . والتضخم بالرغم من انه معتدل الى حد ما في جنوب شرق اسيا الا انه عال  
دون مزيد من التقدم في مستويات المعيشه ودون ان يسبب هبوطا حقيقيا في مستوى المعيشه .

وبالرغم من الصعوبات المتوقعة فان اجمالي الناتج القومي في الفيليبين زاد من خمسة الى ثمانية في المائة في الشهر الثمانية الاولي من عام ١٩٧٤، وهو رقم باستثناء عام ١٩٧٣ يزيد عن السنوات السابقة ، وفي العام الماضي كانت الفيليبين في الثلث الاعلى من قائمة البلاد النامية التي تجاوزت الهدف الذي وضع للتنمية في ميادين الانتاج ، ونتيجة للاجراءات التي اتخذت للحد من العجز في انتاج الارز بسبب الاعاصير فان الفيليبين زادت من انتاجها من الحبوب بنسبة ١٢ ٪ ، وبالرغم من ان هذا الانتاج لا يحقق الاكتفاء الذاتي ، ألا انه يكفي لتجنب عجز عام في حالة الكوارث الطبيعية . والفيليبين كانت احد أربع دول اسويوه تقوم بهذا العمل ، وفي ميدان آخر فالفيليبين من بين القلة التي كان لها حظ تجاوز ال ٢ طليون دولار مكسب في الاحتياطي العالمي . ولكن الفيليبين لا يمكنها ان تستخدم لانها لا تتأكد من ان ظروفها المواتية الآن سوف تستمر اذا ما استمر الموقف الاقتصادي العالمي في التدهور . ولا تستطيع الفيليبين ان تعزل نفسها من ويلات البلاد الفقيرة الاخرى والتي تقترب الآن من نقطة ميوط لا رجعة عنها ، والوصول الى حالة من الفوضى نتيجة للفقر المدق ، وسواء رغبتنا اولم نرغب فان اثريا سيسود ضمير العالم .

وفي هذا المجال نحن ننظر الى سباق التسلح والصالح الردييه التي تنفق عليه ، باعتبارها وصمة في ضمير قيمنا الانسانية فهي تدل على وفاة المشاعر النبيله للانسان ، لانه وضع تطوير اسلحة الدمار في مرتبة اعلى من اهتمامه بتلبية احتياجاته الاساسيه . ان سباق التسلح لم يقتصر على الدول الكبرى فقط ، لان تزويد الدول الصغيرة بالأسلحة قد ازداد بمعدل لم يسبق له مثيل ، وبذلك زادت اخطار الحروب التقليديه التي تنطوي دائما على امكانية تورط الدول العظمى فيها .

وهنا تولى الرئاسة السيد باكوفيسكو (رومانيا) نائب الرئيس

وهناك ايضا تطور مزعج ويتمثل في الانتشار الخطير للأسلحة النووية ، فالقدرة على انتاج هذه الاسلحة لم يعد الاحتكار الوحيد للبلاد الغنية المتقدمة صناعيا وهذا يعني ان امكانية قيام حرب نووية قد قلت الى درجة لا تهدد الامن والسلام العالميين للخطر ، ، هذا في الوقت الذي نجد فيه ان هناك اما تعاني شعوبها من المجاعة ، ويجب على الدول ان تقلل من انتاجها من المواد النووية ، لان هذا يمثل كما قلت وصمة في ضمير العالم اليوم .

وفي ضوء التطورات التي ذكرتها آنفا يجب ان تبدأ الامم المتحدة بجد لكي تفكر في مبادرات جديدة وذلك للحد من سباق التسلح الذي تخشى كل تصور بحيث ، يوقف انتشار الاسلحة النووية ويفرض حظرا كاملا على التفجيرات النووية .

ان هذه هي النقاط الهامة التي اردت ذكرها بصفة خاصة لاننا نجد ان أزمة الشرق الأوسط ينطوى عليها خطر تجديد النزاع ، وفي نفس الوقت يجب ان تصل الى اتفاقية بشأن الحرب المساوية في قبرص .

وبالنسبة لقضية الشرق الأوسط فنحن وفد الفيليبين نؤكد من جديد رأينا في ان العمل العادل لهذه القضية يجب ان يكون مبني على قرارات الامم المتحدة المعنية ، والتي تدعو الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي تحتلها .

وشمة ناحية اخرى هامة في قضية الشرق الأوسط ، ويرتبط حلها بموضوع شعب فلسطين ، ولا أريد في هذا الوقت ان افتح من جديد المداولات التي استمرت لجيل كامل ومن هنا سوف اقصر حديثي بأن اقتبس من كلمتي الأولى في هذه الجمعية حول نفس الموضوع في عام ١٩٤٧ حين كانت تعقد دوره في فلشنج ميدوز وليس في هذا الصني ، لقد قلت آنذاك ، " اننا قيمنا العجج القانونية ووجدنا انها ليست العوامل الحاسمة لايجاد حل عادل وعملي ، لانه مهما يكون الوزن الذي نعطيه الى عجج جانب او الجانب الاخر ، فمن الواضح للحكومة الفيليبين ان الحقوق التي اعطتها سلطة الانتداب والتي ايدت بعد ذلك من جانب اتفاقية عالمية ، فانها لا تطمئ الحقوق المشروعة لشعب يسعى لكي يحدد مستقبله السياسي ولكي يحافظ على وحدة وسلامة اراضي بلاده الأم " .

يتضح من هذا اننا في عام ١٩٤٧ قلنا أن هذه القضية كانت بالدرجة الاولى قضية اخلاقية أدبية ، وان فرض سياسة التقسيم كان بغضضا للأمان القومي لشعب فلسطين ونظرا لان شكك

المشكلة قد عدل وتخير في السنوات التالية ، فان الفيليبين بناء على هذه الغلفية التي ذكرت سوف تتحدث في هذا الموضوع مرة اخرى في الوقت المناسب في هذه الجمعية .  
والآن أنتقل الى الحديث عن الجزء الذي تقع فيه بلادى .

ان روح اعلان بيان شانغهاى حية في آسيا ، وان الاستقرار الظاهري في الاقليم قد شجع النشاط السياسي الذي يهدف الى تقوية العلاقات القائمة الآن . ورئيس وزراء اليابان السيد تاناكا زار جنوب شرق آسيا ، والرئيس ويتلام رئيس وزراء استراليا قام بزيارة مماثلة في أوائل هذا العام ، وان سعينا لاعادة العلاقات الطبيعية بين جمهورية الصين الشعبية وبين جنوب شرق آسيا مستمر ففي اواسط عام ١٩٧٤ أنشأت ماليزيا علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية الصين الشعبية ، كذلك قامت بعثات ثقافية وتجارية بزيارات متبادلة بين بكين وبين عواصم عديدة في جنوب شرق آسيا ، وفي هذا الوقت الذي أتحدث فيه فان السيدة اميلدا ماركوس زوجة رئيس الفيليبين ومبعوثه الخاص موجودة الآن في بكين في زيارة ودية لقيت فيها ترحيبا .

وخلف هذا النشاط يكمن الامل في ان الميزان الجديد في القوى سوف يكون انطلاقة من أجل تحقيق تغييرات بناءة على اساس المصالح المتكاملة ليس فقط بين القوى الكبرى التي لها مصالح في الاقليم ولكن بينها وبين الدول الاسيوية الصغيره . ولكن مشكلة الاستقرار والأمن في الاقليم تبقى المسئولية الرئيسية لامم الاقليم نفسها وبين بلاد اتحاد دول جنوب شرق آسيا وهي تتكون من ست دول اسويوه ، كذلك فان الخطوة الكبيرة الاولى لتشجيع التعاون الاقتصادي قد اتخذت هذا العام حينما جرت مفاوضات نشيطة وبدأت خطوات بشأن تنفيذ مشروعات التكامل الصناعي وانشاء منطقة تجارية حرة في الاقليم . وهناك شبكة متسعة من العلاقات بدأت تنمو بين دول اتحاد جنوب شرق اسيا وبين دول منظمات اخرى ومن بينها استراليا ونيوزيلاندا ومع مجتمع الاقتصادى الأوروي . ومازال امامنا الكثير لكي ننجزه وذلك لضمان أمن الاقليم ، الا انه طالما ان اتفاقيات باريس تبقى دون تنفيذ ، ويبدو انها غير قابلة للتنفيذ ، فان الموقف في الهند الصينية سوف يستمر في تهديد الامن العام في جنوب شرق اسيا .

وفي جمهورية كمبوديا هنالك موقف لم يسبق له مثيل ولقد برز هذا الموقف وهو يشير اسئلة سياسية وقانونية وادبية بالغة التعقيد . وفي العام الماضي نان الفيليبين عارضت الاعتراف من

الباب الخلفي بحكومة سيهانوك مما يعطيها الحق في تمثيل كمبوديا في الامم المتحدة ، وسوف نواصل معارضة هذا الاتجاه معتقدين ان شعب كمبوديا يجب ان يكون حرا لكي يقرر بنفسه مستقبله السياسي ولكي يضح النظم الاقتصاديه والاجتماعيه الملائمه له باختياره ودون تدخل اى قوى اجنبيه . وبالنسبة لكوريا فان التوحيد السلمي للدولة المقسمة يبقى هدفا ، ونحن على استعداد لكي نقدم تأييدنا للوسائل المقبولة من الطرفين للوصول الى هذا الهدف بشرط أن يكون ذلك مقبولا لجمهورية كوريا ولجمهورية كوريا الشعبيه ، وسوف نؤيد قبولهما في الامم المتحدة ، يحدونا الأمل في ان ذلك سوف يكون طريقا اضافيا للوصول الى اتفاق بشأن توحيدهما .

اسمحولي الآن أن اتناول بنودا اخرى في جدول الأعمال تهمنا بصفة خاصة ، ان وفد بلادى يشعر أن مؤتمر الأمم المتحدة وجهود الامم المتحدة بشأن قانون البحار ، هدفها وضع قانون عالمي منى على العدالة ، والعدالة الاجتماعيه والمساواه من أجل تحقيق السلام والأمن في المحيطات ، ويسمى بالاستخدام الكامل للموارد الكبيره للبحار وذلك لصالح البشرية جمعاء ، ومثل هذا القانون لا يمكن تعطيله أكثر من ذلك . وعلاوة على هذا فاننا لانستطيع ان نتجاهل اذا لم نصل الى اتفاق امكانية ان مساحة تشكل ثلثي كوكبنا سوف تكون مركز منازعات اخرى واخطار على سلام العالم ، ومن وجهة نظر الدول التي تطل على الأرخبيل مثل الفيليبين فان هذا المؤتمر يتيح لنا وللبلدان المشابهه ، فرص الاعتراف بالمشكلات الفريده التي تنشأ نتيجة لتركيبتنا الجغرافي ، وعلى الرغم من اننا لانستطيع أن نقول أننا نرضى رضاء كاملا بنتائج دوره التي عقدت في كاراكاس ، الا اننا نشعر مع ذلك انها قد ولدت قوة دفع يجب أن نعانق عليها ، لذلك فمن رأينا انه لا يجب أن نضيع وقتنا حتى نسمح لهذا المؤتمر لكي يستكمل أعماله ، لهذا السبب فان الفيليبين تؤيد هذه التوصية بان تعقد دورة اخرى للمؤتمر في جنيف من مارس الى مايو عام ١٩٧٥ .

ان احترامنا التقليدي لحقوق الانسان والحرية الأساسية مازالت كما هي تتناقض ، ذلك لان تجاربنا الأخيرة قد اعطتنا نظرة اعمق لطبيعة وحقوق الانسان . ونحن ندرك اليوم حقيقة الملاحة التي تقول ان تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاسراع في التنمية القومية هي ضرورة لاغنى عنها من اجل ممارسة الحقوق المدنية والسياسية . ومن هنا فانه دون تطبيقنا للقانون والنظام ، ودون ان يكون هناك نظام اقتصادي سليم ، فان احترامنا لحقوق الانسان سوف يبقى مجرد شيء نظري ، وفي هذا المجال يسرني ان ابلغ هذه الجمعية ان حكومة الفيليبين اودعت لدى السكرتير العام في السابع من حزيران / يونيو عام ١٩٧٤ وثائق تصدبها على الاتفاقية العالمية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وفي هذه الدورة للجمعية العامة فسوف نؤيد جميع الاجراءات التي تساعد على دعم قضية حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم ، وسوف نواصل تقديم اقوى التأييد للكفاح ضد السياسات العنصرية بكافة انواعها ، وضد كل الجهود للفرقة بين الشعوب على اساس اللون أو الجنس ، وان تسحو ذلك من حياتهم .

وكأمة تجل المرأة فان الفيليبين تؤيد القضاء على الفرقة على أساس الجنس ، فالنساء في بلدي هم شركاء على قدم المساواه للرجال في التنمية القومية ، ونحن نتطلع الى اليوم حالما يكون هذا الاجراء عالميا . وان الاحتفال بعام المرأة في عام ١٩٧٥ والذي استعدت له الفيليبين يذكرنا بالحاجة الى ادخال النساء اللائي يشكلن نصف سكان العالم في اجمالي الموارد البشرية اللازمة للتنمية القومية .

اسمحولي ان اؤكد مرة اخرى ان هذه الجمعية تواجه مشكلات عالمية تحتاج الى حلول عالمية . وهذه الحلول لا يمكن تحقيقها الا عن طريق التعاون الدولي المتزايد وبالتالي فان التعاون على هذا المدى وبهذا العمق يحتاج الى الاستخدام الكامل لجميع الموارد البشرية المتاحة للامم المتحدة ، وكلما ازدادت المشكلة حدة فان الحاجة الى حلول فعالة يصبح امرا عاجلا ، ويرجع هذا الطابع العاجل والشعور بالتكافل بين الامم الى اعتمادها على بعضها البعض ، ولقد تأكد هذا في دوره الخاص للجمعية العامه في ابريل الماضي . ومهمتنا ان ننهي الابقاء على قوة الدفع التي تولدت في هذه الدورة الخاصة ، وان نواصل دعم روح التكافل بين الدول واعتمادها على بعضها البعض .

ولكن ثمة عامل اساسي بيد وانا نفتقده ، ففي نضمة من التشارم فقد تكهن سكرتيرنا العام القدير بأن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة سوف تكون في قبضة ازمة يأس فهناك افتقار الى الاصرار وافتقار للارادة السياسية وهذا يعطل عمل الجمعية العامة من اتخاذ الطريق المطلوب الذي يمكن ان يؤدي الى القرارات الحاسمة .

واري ان هذا القصور قد ينبع من نواحي القصور في الميثاق نفسه والميثاق كما سأشرح يسهم في الشعور بالفرقة بدلا من الانسجام ، لذلك فان وفد بلادى يرحب بقرار اللجنة العام للاقتداء على بند مراجعة الميثاق في جدول اعمال هذا العام .

وعلى مدى الثلاثين سنة الماضية فان الاحداث والتطورات على المدى الطويل قد فرضت هذه الغلظة ونبي ان الهيكل والعمليات التي تمت الموافقة عليها بعد الحرب العالمية الاخرى من جانب الحلفاء المنتصرين قد فقدت مبرراتها . وانني اتحدث باعتبار بلدى من البلاد الاولى التي وقعت على الميثاق في مؤتمر سان فرانسكو في شهر ١٩٤٥ وان المواجهة الايد ولوجيه دمرت امكانية الاتفاق بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، وان قوة الفيتو حولت الوحدة العالمية الى أداة لحماية المصالح القومية لها .

ولا حاجة بنا لكي نستعرض هذا الامر سواء اكان د ولا صغيره أم كبيرة فان الصراعات العديدة سواء كانت كبيرة او صغيره والتي لم تتمكن منظمنا بموجب الميثاق من ايجاد حل لها فان الحلول كثيرا ما كان يبحث عنها خارج الاطار الذي كان يجب ان يكون المكان الوحيد الذي تحل فيه المنازعات الدولية ،

ومن هنا علينا ان نضطلع بمراجعة جادة ومستمرة لهيكل منظمنا واجراءاتها ، وأخيراً — — — — —  
الامبراطوريات الغربية الاستعمارية تصفى الآن ، وعدد الدول التي تحررت تضاعف ثلاث مرات ، كما تضاعف عدد اعضاء الامم المتحدة ثلاث مرات والدول الاستعمارية القديمة لا تستطيع ان تتحدث الا بأسمها الآن ، ومن ناحية اخرى فقد يكون مفهومنا انهم يجب ان يتنبهوا الى الحماية ضد ما يهددو لهم قوة عادية ، وقد ينكر القلة ان الامم المتحدة قد وضعت اجراءات للتغلب على القيود المفروضة عليها ، ومما لا شك فيه انها قد وسعت من نطاق نشاطها لتغطية اطار عريض لم يتكهن به الذين انشأوا هذه المنظمة ، الا ان الميثاق فشل في الوصول الى جوهر القضية وهو التفرقة المقلقة بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية ، وبصراحة اكثر بين القلة الغنية والكثرة الفقيرة ولم تكن الفرقة في تاريخ الامم المتحدة واضحه اكثر مما هي عليه اليوم .

ان الامم المتحدة في حاجة ماسة الى ميثاق يحدد الوسائل التنظيمية للتنسيق بين الجانبين ، ولتضييق الهوة بينهما ، ولدفعهما الى التعاون ، بدلا من تعميق عدم الثقة بينهما ، وفي تصوري ان هناك القليل الذي نفقده اذا ما وضعنا احكام الميثاق تحت مراجعة مستمرة ، لكي ندرس كيف يعمل ، وكيف عمل في الماضي ، وفوق كل شيء لكي نرتاد الامكانيات لكي نجعلها متمشيه بطريقة اكثر مع الحقائق الحالية .

ومما يبعث الحزن ان نرى الامم المتحدة غير قادرة طوال هذه السنوات لكي تجد حدا او تجد حلا لمشكلة فلسطين ، ونظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ، والاحتلال الغير مشروع لنا. بيبيا ، ولكثير من المواقف الاخرى المماثلة ، التي تخيم بدلا لاتنها القاتمة على دورة تلو الدورة — من دورات الجمعية العامة فلقد اصبحت مثل الاشباح ، لا يمكن ان ننساها .

اننا نرى ان الامم المتحدة لاتلعب دورا مباشرا في اعادة تشكيل نظام النقد الدولي ، ومما يبعث على الامتعاض ان ندرك ان الامم المتحدة بالرغم من جميع ما وعد به اعلانها واعلاناتها — المختلفة لاتستطيع ان تفعل المزيد لحماية الحقوق الانسانية للملايين من البشر . وليس هناك شك في ان هناك بعض الصعوبات القانونية والسياسية التي يجب ان نواجهها في اى مراجعة للميثاق ، ومثل هذه المراجعة قد تحتاج الى مفاوضات جديدة واى تغيير اساسي يحتاج الى التفكير ، ولكن هذا التغيير يحتاج اليه للبقاء ، حينما يكون التغيير ضرورى للبقاء يصبح امرا لاغنى عنه . اسمعوا لي ان اوضح ذلك بان اضرب لكم مثلا من غيرتنا القومية في الفلبين فمئذ سنتين مضيتا وهدمتى اليوم فان رئيس بلادنا وضعها تحت النظام العسكرى وكان من سلطاته الدستورية ان يفعل ذلك ، والمحكمة العليا قررت في الاسبوع الماضي ، وكان اجراء فوريا ، الدعوة الى مراجعة تركيبنا السياسي والاجتماعي منذ اعلان استقلالنا في عام ١٩٤٦ ، وفي نفس الفترة التي مضت على اقامة الأمم المتحدة ، ان التغيير كان صده وكان مؤلما للكثيرين .

ولكن هذا التغيير كان مجديا ويعمل على مايرام . فقد جنينا قيام ثوره ، لانه كان يهدف الى نفس الاغراض ، وجنينا ايضا الدمار المالي واستعادة السلام والنظام الاجتماعي ، وقد عمل على مايرام لانه حقق الهيكل الدستورى بما يتمشى مع الحقائق السياسية والاقتصاديه في انه كانت تسعى الى تحقيق الميزان الحقيقي بينها لاكثر من ربع قرن .

واستطيع ان اقول اننا في الامم المتحدة كنا نحاول ايضا ان نحقق هذا التوازن الحقيقي في نفس الفترة من الزمن ، ونحن نريد ذلك الآن لانه لازم لبقائنا ، اننا يجب ان نتحلى بنفس الشجاعة بعد هذا الصبر الطويل وان نكون مثابرين والا نخشى من التغيير الجذرى ، اذا كنا نشق في هدفنا الاسمى .

ولهذا السبب فان وفد بلادى سوف يؤيد وسوف يشترك في تبني اى مبادرة لتكوين مجموعة

دائمة لدراسة مراجعة الميثاق وتتقدم بتوصيات بشأنه .

منذ عامين مضيا وفي نفس هذا المكان ومن على هذا المنبر ابدت الملاحظة بان التغييرات

الجزرية قد سادت العالم الآن . وكم كانت هذه التغييرات عميقة ونحن ندرك عمقها الآن . ان  
تخفيف التوتر بدأ في اسيا وبعد ذلك انتقل الى اوربا وقد كان ذلك مراجعة للعلاقات الدولية ،  
وبداية الانسجام والاتفاق في الميدان السياسى ، وعلى الرغم من بعض نكسات معقده الا ان هذا  
اصبح امرا ممكنا ، وان املنا يكمن في امكانيات تحقيق السلام والامن للبشرية جمعاء ونحن نتوقع  
انشاء البيئه التي نستطيع ان نواصل فيها بمزيد من الشجاعة والقوة تقدم وتنمية الامم وتطورها .

واليوم نحن في البداية المؤلمة في السعى من اجل تحقيق التقدم لاننا ننظر الى هذه المشكلات  
عن قرب ويبدو اننا نغشى تفاقمها والخطر قد يؤدى الى شلل في الارادة مما يجعل المشكلات بلا حل  
واسوأ مما كانت من قبل .

اسمعوالي ان اقول انه في وسط هذه الصعوبات تعلمنا الدرس بأن اليوم اكثر من اى وقت  
مضى يجب ان نتغلى فيه عن الانانية وان نستبعد المصالح القومية الضيقة ، ان هذا الفكر لـ  
يبرز بوضوح كما هو اليوم ، ويجب ان نقبل المسؤولية الكاملة لرفائيتنا دون توقف واعتماد الدول  
بعضها على بعض ، لم يعد مجرد رغبة ، فهو لازم ولا مفر منه فهو اساس استمرار مجتمع البشرية  
في القرن العشرين الحالي وشكرا ياسيدى الرئيس .

السيد الرئيس ( الكلمة بالفرنسية )

قبل ان ادعو المتحدث التالي لكي يلقي خطابه ، اود ان اذكر السادة الاعضاء ان قائمة

المتحدثين سوف تغلق في الساعة السادسة مساء اليوم .

السيد / فيشر ( جمهورية المانيا الديمقراطية ) (الكلمة بالالمانية - النص الانجليزى مرر بمعرفة العضو)

سيدى الرئيس ، اسمعوا لي ان اؤكد من فوق هذه المنصة تهنعتي لكم لانتم ابدتم لهذا المنصب

الرفيع رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وان اعلن باسم جمهورية المانيا  
الديمقراطية ان هذا الانتخاب يعتبر تمجيذا للمكانة العاليه التي تشغلها جمهورية الجزائر  
الشعبية الديمقراطية ، ونحن نأمل لكم كل نجاح في مسعولياتكم .

ان الاحداث معقدة في مجال العلاقات الدولية بين الشعوب باجمعها ، الا ان الشبيء

الاساسي، بانه كان من الممكن السير قدما بالانفراج الدولي وهذا امر لا يسير من نفسه ولكن هناك جهودا بذلت لتعاشي السباق على التسلح ، وتصفية اعمال قمى الشعوب ، وتنمية العلاقات القائمة على السلم والتعايش السلمي ولقد دخلت جمهورية المانيا الديمقراطية الامم المتحدة منذ عام ونحن كعضوفي الامم المتحدة ، وكعضوفي الجماعة الاشتراكية لانال جهدا من اجل القيام بتحقيق برامج للسالم للدول الاشتراكية ، بما يتلاءم مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وقد قمنا بذلك في علاقتنا الثنائية وعلى المستويات الاقليمية وفي مجال العلاقات المتعددة الاطراف .

ان السياسة الخارجية لجمهورية المانيا الديمقراطية تهدف الى حماية الأمن والسالم الدوليين ، والتضامن مع الشعوب التي تناضل من اجل تحريرها الاجتماعي والسياسي ، وان تؤكده التعايش السلمي بين الدول ذات النظم المختلفة .

وتهدف هذه السياسة الى احوال الانفراج بين جميع الشعوب ، ونحن نحاول ايضا أن نتغلب على النزاعات عن طريق الحلول السياسية ، ومشاركة الشعوب في البحث عن حلول لمشكلاتها حتى لا تهدد الأمن والسلام ، ومن هنا فان الانفراج يجب أن يدعم حتى يشمل جميع اقاليم العالم . ولذلك فان جمهورية المانيا الديمقراطية تجد أن هذه المهمة مهمة ملحة بالنسبة للأمم المتحدة وهي مهمة ستساهم جمهوريةنا في القيام بها .

وفي آيار / مايو عام ١٩٧٥ يكون قد مضى ثلاثين عاما على انتصار الائتلاف المعادي لهتلر ، وفي مقدمته الاتحاد السوفييتي ، وقد أدى هذا الائتلاف الى تحرير الشعوب من سيادة الازهاب الالمانى الفاشى ، وفي تلك الأيام من عام ١٩٤٥ بدأت الفترة الاولى للسلام في اوربا ، ولقد أدى هذا الى قيام سياسة للمحافظة على السلام ، ولكن نساعد الاجيال القادمة على أن تعيش في سلام ، يتحتم علينا أن نساعد على دعم الانفراج ، وذلك عن طريق الاتفاقية الرباعية بشأن برلين الغربية ، والمعاهدات التي أبرمت من جانب الاتحاد السوفييتي وجمهورية برلندا ، وجمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا .

ومن هنا فقد ايدنا باستمرار العدول عن استخدام القوة ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهذه كلها معايير واضحة يجب أن تسود سلوك جميع الدول خاصة في اوربا . وفي هذا الصدد فانه من الضروري أن نطبق هذه المعاهدات وأن نقف في وجه أية قوة تحاول المعارضة فسي ابرام مثل هذه المعاهدات .

ومن طريق التوسيع في العلاقات الشائعية بين الدول فان ذلك يؤدي الى توسيع نطاق الانفراج ، وجمهورية المانيا الديمقراطية كما فعلت في الماضي فانها مستعدة أن تقوم اليوم بالدر الذى يتحتم علينا أن نقوم به .

ومن واقع خبرتنا في الحرب العالمية الثانية فان الشعوب خرجت بدرس يقول ، ان الاسلوب الوحيد لقيام المساواة بين الشعوب المعنية للسلام وتحقيق امانها هو المحافظة على سلام دائم ، والاتفاقات التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية كانت تؤكد ذلك ، واننى باسم جمهورية المانيا الديمقراطية أقول أن المعاهدات التي أبرمت منذ عام ١٩٧٠ وما بعد الحرب تؤكد التعاون بين الدول والشعوب ، وهناك شرط حاسم يسبق التقدم قد تم تحقيقه في اوربا وبين شعوب العالم ، وهذا الشرط هو السير قدما في عمليات التنمية خلال فترة ما بعد الحرب وهذا التعاون خلال

فترة ما بعد الحرب أدى الى المساعدة على تأكيد عمليات الانفراج .  
 وفيما يتعلق بالمسألة الوائنية للتربة الالمانية فان التاريخ قد سوى هذه المشكلة منذ وقت اويل ،  
 وجمهورية المانيا الديمقراطية قد حصلت على حرية اختيار نظام المجتمع الذي تعيش فيه ، وجمهورية  
 المانيا الفيدرالية الرأسمالية تعيش في ال نظام الرأسمالى ، وبين الدول الاشتراكية والرأسمالية  
 لا يمكن أن تقوم سوى علاقات سلمية ، وعلاقات تعايش أصبحت مبادئها معروفة للجميع .  
 ان الفرصة التاريخية بأن نعيش في سلام قد أصبحت واقعا وذلك بفضل مؤتمر الأمن والتعاون  
 الاوربي ، والنتيجة السريعة التي يجب أن يصل اليها المؤتمر هي ضرورة محاربة كل نظام فاشية حتى  
 تتمكن جميع الدول الاوروبية من تقديم كل اسهام ممكن ، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ،  
 وان نحول بين وقوع الشعوب في كارثة الحرب .  
 وبالرغم من الحوائق المصدنة فان الانفراج يسير قدما في جميع انحاء انعام الأعـرى ،  
 وجمهورية المانيا الديمقراطية تسهم وخاصة في الدور الذي تقوم به الدول غير المنحازة دعما للأمن  
 الدولي وتابيقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويسعدنا أن نسجل أن علاقتنا التقليدية  
 الودية مع هذه الدول تزداد تثبتا ، والانفراج يخلق ظروفًا مواتية خاصة في امريكا اللاتينية حتى  
 تدعم نظامها السياسي ، ومن ثم نظامها الاقتصادي وهذا تؤكدته الاحداث ، وقبول جمهورية  
 بنجالاديش في الأمم المتحدة وهو بلد نقيم معه علاقات صداقة ، وهذا يشير الى أن الوضع يتقدم  
 في هذه القارة وان انسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية ، كما طالب جمهورية كوريا  
 الديمقراطية سوف يكون في مصلحة الشعب الكوري ، ويسهم في تحقيق الأمن في آسيا واننا نعارض  
 انتهاك اتفاقات باريس بشأن استتباب السلام في فيتنام ، وما تلاقيه حكومة سايجون من مساعدات  
 اجنبية ، وهذه الاتفاقات يجب أن تعترم ولقد حصل شعب فيتنام الجنوبية على المساواة في  
 اتفاقات باريس ، وهذا يجب أن يحترم ابنا لهذه الاتفاقات ، ان حركات التحرير التي تتضمن معها  
 الدول الاشتراكية ، والقوى الديمقراطية قد حققت نجاحا كبيرا للقضاء على بقايا آثار الاستعمار ،  
 وهكذا فاننا نرى انضمام فرينادا الى منامة الأمم المتحدة ، وهناك مثل آخر وجيه وهو انضمام فينيا  
 بيسار الى الأمم المتحدة ، وتوجد روابط ودية وروابط تضامنية تجمع بين شعب فينيا بيسار وبيننا .

ان ما حدث في البرتغال قد أدى الى احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيتمح للجمعية العامة باتخاذ الاجراءات الضرورية للقضاء على كل صور القمع والعنصرية .

وإثناء مؤتمر الفصل العنصرى الذى عقد فى برلين فى العام الماضى ، فإن دول الحسكـر  
الاشتراكي والشعوب والمنظمات الجماهيرية هناك قد اعربت بأريقة مقنعة عن دعم تضامنها مع شعوب  
الجنوب الافريقي ، وعلى هذا يجب علينا أن نضع حداً للارهاب العنصرى بجميع صوره ، وجمهورية  
المانيا الديمقراطية قد صادقت على الاتفاقية الدولية بشأن العقوبات المفروضة على الجرائم التى  
ترتكب بأسم الفصل العنصرى .

ويسعدنا أن نلمس تقدماً فى تحسن الجو الدولى ، إلا أن ما يقف امام انتشار زوال التوتـر ،  
ليس بالأمر السهل ، لأن هناك مواهب توتر ما زالت قائمة فى المجال الدولى ، فمثلاً لا يجب  
السير قدماً فى السباق على التسلح ، وهذا أمر يجب ان نتاوه الأمم المتحدة ، وجميع الدول الأخرى .  
ان محاولات ازالة سيادة قبرص لا تعتبر برهاناً على زيادة السباق على التسلح ، وعلى هذا  
يتعين علينا أننا فى الأمم المتحدة ان نتخذ اجراءات قوية للابقاء على عدم انحياز قبرص وجمـلاء  
جميع القوات الاجنبية من قبرص .

وإذا كان اقتراح الاتحاد السوفيتى . بشأن عقد مؤتمر دولى تحت اشراف الأمم المتحدة ، تشترك  
فيه جميع الاطراف المعنية ، واطباء مجلس الأمن ، وتشترك فيه ايضاً الدول غير المنحازة ، قد تمت  
الموافقة عليه فانه سيكون افضل اسلوب للحمل من اجل تسوية ، مصالح الجاليتان التركية واليونانية ،  
ومن أجل أمن جميع الشعوب .

ان الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن طبقاً لميثاق الأمم المتحدة من اجل حماية الأمن الدولى ،  
عليهم أن يعملوا لتحقيق اقتراح الاتحاد السوفيتى من اجل الحفاظ على استقلال ووحدة اراضى  
قبرص ، واحترام قرارات المؤتمر المقترح بشأن قبرص .

وعلى الرغم من احتجاجات الرأى العام العالى ، فان الزمره العسكرية فى شيلي ما زالت تسير  
فى اعمال التحذيب والقمع ، ويعد ذلك انتهاكاً لحقوق الانسان . وهي تتجاهل نداءات الأمين  
العام للأمم المتحدة . وهذه الأعمال تخلق مصدراً خطيراً فى امريكا اللاتينية ، وتعتبر تحدياً  
للرأى العام العالى . ويجب على هذه الدورة ان تطالب باستتباب حقوق الانسان فى شيلي .

وتسوية نزاع الشرق الأوسط قد دخل الآن فى مرحلته السياسية ، وجمهورية المانيا الديمقراطية ،  
مختبلة لذلك ، ولكن للأسف فان تسوية من اجل سلم دائم لم يمكن التوصل اليها حتى الآن ، ان وفد  
جمهورية المانيا الديمقراطية يؤيد استئناف مؤتمر السلام فى جنيف حول الشرق الأوسط حتى يمكن

التوصل الى تسوية دائمة ابقا للقرار ٢٤٢ ، ٢٣٨ للأمم المتحدة . ولقد أيدت جمهورية المانيا الديمقراطية الشعوب العربية دائما ضد عدوان اسرائيل ، وسوف تستمر في ذلك مستقبلا . وجمهورية المانيا الديمقراطية تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني العربي ، كما تؤيد حكومتى ما بالسب حركة التحرير الفلسطينية والدول العربية التي تالب ادراج مسألة فلسطين لبعضها في الجمعية العامة .

ان العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لها نقل خاص في الشؤون الدولية ، ولقد قام الاتحاد السوفيتي بحركة لتحسين العلاقات السوفيتية الامريكية ، وبذلك اسهم اسهاما حاسما في انهاء عصر الحرب الباردة والمجابهة .

ومن خلقوا نظرية الدول العظمى ، لاسباب معروفة تعرب عن الانانية والتعصب ، قد اعادوا للعلاقات السوفيتية الامريكية تفسيراً تصفياً ، هي في غنى عنه .

ان تاور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على اساس التعاون والتعايش السلمي تخدم مصالح جميع الشعوب ، ان مرحلة الحرب الباردة والاستراتيجية الامبريالية وسياسة الحروب لم تنته كلها حتى الآن ، واذا كان تحسن العلاقات الدولية يؤكد الثقل الخاص للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، فان الظروف التي تمكن الامم المتحدة من ان تعمل من أجل صالح الشعوب في مجال تصفية الاستعمار والقضاء على العنصرية ، هذه الظروف فقد تحسنت ، وفي نفس الوقت فان انشادة هؤلاء الذين يعارضون الانفراج تبرهن على أن الأمم المتحدة يجب ان تزيد من اسهامها في سيادة الوضع الطبيعي على الحالة الدولية . لقد تعودنا دائما ان نستعرض القرارات التي تم اتخاذها حتى تابق تطبيقا فعليا ، ان وفد بلادي يقترح مراقبة اكثر تعمقا في تنفيذ القرارات فذلك يستجيب للفاعلية المتزايدة التي يجب أن تتخذها الأمم المتحدة .

ان سياسة جمهورية المانيا الديمقراطية هي تحقيق الوفاق في اوربا حتى يشمل العالم أجمع . وان يكمله انفراج عسكري ، وان يابق حق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ التعايش السلمي في العلاقات بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

مما لا شك فيه أنه من الأهداف الاساسية للجمعية العامة اتخاذ تدابير جديدة في المجال الاقتصادي ، والدول الاشتراكية تتخذ اجراءات فعالة من أجل نزع السلاح الذي سوف يؤدي الى الانفراج السياسي ، فالمبالغ التي تنفق على النسلح تعتبر عبئا على الشعوب العاملة ، فهناك دول

واحتكارات تنتج السلاح ومن ثم فهي تستفيد من الأزمات الازمة في هذا العالم . وهذا جعل موارد تقنية كثيرة تعمل من طريق الانتاج لصالح الشعوب ، ان علماء جمهورية المانيا الديمقراطية يرون أن ٥٠٪ من الابوة المشتقة الممتازة تسهم في تقدم انتاج الأسلحة في العالم وهذا يهدد الانفراج في العالم .

ان هذا التاور تاور مغرب ، والسلام يت الب أن نؤيد الاقتراح السوفييتى الجديد والذي يقضى بعدم اتغان اية اجراءات تؤدى الى زيادة التاور العسكرى وهذا يتفق مع الأمن الدولى ولقد حالى هذا الاقتراح بتأييد جمهورية المانيا الديمقراطية ، وما هو جدير بالأهمية سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل أننا يجب الا نتسامح في استغلال العلوم والتقنيات من أجل هدم البشرية أو هدم الممتلكات البشرية . ومن هنا فان الدول الاشتراكية تتخذ اجراءات في صالح الأمن الدولى ، واجراءات أخرى لحماية الانسان وبيئته ؛ ولقد كان من الضرورى الدعوة الى مؤتمر عالمى لنزع السلاح والجمعية العامة في دورتها العالية تستايح أن تقيم على أساس النتائج التى تم التوصل اليها ، وفي ضوء هذه النتائج لا نستايح أن نقبل الحجج التى لا أساس لها التى تقدمها بعض الدول والتى تقول أن الوقت لم يحن بعد لعقد مثل هذا المؤتمر .

ان الحد من الاسلحة ، ومن سباق التسلح أمر لازم اذا ما أردنا ان نقى العالم التهديد بحرب نووية جديدة ، وضعف الثقة المتبادلة بين الدول .

يجب أن نعالى جميع الدول امكانية المساهمة في حل مسألة أساسية الا وهى التنمية الدولية التى تمس المصالح الحيوية ، وجمهورية المانيا الديمقراطية تود أن تذكر بالضرورة العاجلة لتطبيق قرارات الدورة السادسة للجمعية العامة والحظر الكامل لاستخدام الأسلحة النووية .

ومن الببحة الاشياء أن النفقات على الامداد العسكرية والأفراض العسكرية تعوق حل المشكلات الاقتصادية العاجلة ، كما أنها تضر بالمعونة الاقتصادية والتكنولوجية للدول النامية ، وكما سبق أن قلنا في الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة ، نكره الآن ونقول اننا يجب أن نقرر خفض نفقات التسلح وهو القرار الذى اتخذه الجمعية العامة ، ونحن نؤكد من جديد رأينا في أن هذا القرار يجب أن يابق سريعا ، ولا تجب المطالبة في تطبيق هذا القرار الصادر من الأمم المتحدة لأن عدم تاييده سيؤدى لنتائج مؤسفة .

يعتبر الميثاق اساسا ثابتا لاقامة علاقات سلمية ، وحسن جوار بين الدول ، كما يعتبر الميثاق أداة لنضال الشعوب ضد الاستعمار وازميرالية .

وقد حدثت تغييرات اجتماعية هامة في العالم خلال الثلاثين عاما الماضية ومع ذلك فان اهداف الميثاق لم يمكن تحقيقها بعد . ومن هنا فاننا نستايح أن نخرج من ذلك بنتيجة واحدة ، وهى أن مبادئ الميثاق لها اثرها في العلاقات الدولية ، وخاصة المبدأ الاساسى لوجود اعضاء دائمين

في مجلس الأمن ، ويعنى هذا أن هذا المجلس يمكن أن يكون أداة للتعاون البناء بين الدول المعنية بتقضية السلام .

فهل من حقنا أن نتخلص من هذا الجهاز من أجل إقامة تعاون وثيق بين الدول . وبثل هذا التعاون يدعم الروابط الاقتصادية والعلمية بين الدول .

ومن هذه الزاوية فهناك أجهزة تعاون دولية أثبتت وجودها وعلى أجهزة لازمة حتى نستطيع تنمية هذا التعاون ، تنمية كاملة فانه يتعين علينا أن نعمل على اساس سياسى متين ، ومن هنا فان الانفراج الدولي يمكنه أن يوصلنا الى هذه النتيجة ، ونتائجها ابانت عنها الدورة السادسة للجمعية العادية ، ومؤتمر كاراكاس وغيره من المؤتمرات ، وفي هذا الصدد فاننا نعتقد ان قوة الأمم المتحدة تكمن في الاسهام الذى تقدمه لتأبيق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة . وبيان الدورة السادسة لجمعية العادية للجمعية العامة حول مشكلات التنمية والمواد الأولية تؤكد الروابط المتبادلة الموجودة بين الأمن الدولي وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول على أساس من المساواة .

اننا نؤيد بارتياح ما يؤكد البيان من جديد احترام سيادة الدول وحقوقها في أن تتحكم بنفسها في مواردها الطبيعية دون تدخل خارجي ، ونحن نختبأ ايضا حينما نرى أن هذه الدورة قد أكدت الحق في هذه الموارد . وهناك أنشطة المؤسسات متعددة الجنسيات ، فهذه المؤسسات تكسب فوائد على حساب الشعوب كما أنها ايضا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتخلق بذلك نزاعات دولية .

لقد اقامت جمهورية المانيا الديمقراطية علاقاتها مع الدول النامية على اساس المبادئ التى خرجت بها الدورة السادسة لجمعية العادية ، فالقاعدة الاساسية لهذه السياسة الخارجية مع الدول النامية تتمثل في أن جمهورية المانيا الديمقراطية توجه تجارتها الخارجية نحو هذه الدول ، وتستورد منها المواد الأولية اما الصادرات التى تصدرها المانيا الديمقراطية فانها تصدر مصانع كاملة وآلات وتجهيزات زراعية تساعد في عملية التصنيع وترفع من فاعلية الانتاج وذلك من أجل النمو السريع لمبادلاتها التجارية مع الدول النامية . ونحن نستغدم الخبراء ونرسل المتخصصين والمعلمين ونريد أن نسهم في تأبيق برنامج العمل الذى وافقت عليه الدورة السادسة لجمعية العادية للأمم المتحدة .

إذا ما أخذنا نظرة للعلاقات الدولية في مجملها الآن فاننا سنجد ان الاحداث التي تحققت في المجالات الاقتصادية راضعة تماما ، ذلك لأن تعميق الأزمة التنايمية الموجودة في الدول الرأسمالية تحتاج الى دراسات ولها آثار وخاصة على الدول النامية ، فالتكامل الاقتصادي المتبادل الموجود داخل مجلس المعونة الاقتصادية الذي يقوم بعمليات تنمية سريعة للعلاقات بين اعضاء هذا المجلس ، ان مثل هذا التاثر كانت له نتائجه وتأثيره على رفع الانتاجية لدى الدول الاعضاء ورفع نسبة النمو واستقرار الاسعار.

ومن هنا فإن العلاقات الاقتصادية للدول أعضاء هذا المجلس علاقات مستقرة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية سوف تحتفل قريبا بمضي خمسة وعشرين عاما على انشائها .  
وان بقاء هذه الدولة على قيد الحياة ان مسار حديث ثير ، ومع ذلك فبفضل التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى ، وبفضل العمل الخلاق لشعبها ، فإن جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد حققت الاشتراكية بنجاح وما زالت تسير في طريق الاشتراكية . ان الخمسة والعشرين عاما التي مضت على انشاء بلادنا تمثل ربع قرن من الاسهام في النضال الذي يهدف الى دعم التضامن مع الشعوب التي تناضل من أجل التحرر السياسي والاجتماعي ، والتأييد والمساندة الفعالة من أجل التعايش السلمي .

ان الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الموحد الاشتراكي في ألمانيا السيد / اريك وينبير قد صرح أخيرا بأن سياستنا الخارجية نانت وستال سياسة تؤيد جميع هؤلاء الذين يناضلون من أجل دعم السلام ، وتؤيد جميع الشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها ، وبهذه الروح فان وفد جمهورية ألمانيا الديمقراطية ينوي أن يسهم في نجاح اعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد/سفين أندرسون ( السويد ) ( النلمة بالانجليزية ) :

أود أولا أن أنضم الى من سبقوني بتبئنة السيد وزير الخارجية بوتفليقة بانتخابه رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ان المسؤوليات البيرة المونوله اليه تشهد بالدور الهام الذي تلعبه الجزائر في السياسة الدولية اليوم ، كما تشهد بكفاءته الشخصية سياسي ، ان العلاقات العظيمة القائمة بين السويد والجزائر تدعوني للتعبير عن سروري بأن أراه يشغل هذا المنصب المرموق ، أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لشكر السيد السفير ليوبولد وبينتس للعمل العظيم الذي قام به عندما كان رئيسا للجمعية العامة في دورتيها السابقتين .

منذ المناقشة العامة الأخيرة لهذه الجمعية في العام الماضي ، وقعت أحداث هامة وخطيرة أثرت بوضوح على العلاقات بين الدول وبين مجموعات الدول ، ان هذه الأحداث قد أبرزت امانيات منا ، والقيود المفروضة عليها ، وطالما أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها أمام الجمعية العامة فانني أود أن أؤيد تصميم حكومتى على تأييد ، كما أيدت سابقا للجهود الرامية الى تدعيم

سلطة الأمم المتحدة ، وقدرتها على تعزيز أهداف الميثاق ، وفي نفس الوقت فان السويد لازالت دائما تتبع سياسة عدم انحياز في وقت السلم ، وهي سياسة تهدف الى حيادها في وقت الحرب ، ويتمتع بدين المبدأين لسياسة السويد الخارجية بتأييد عاليم من جانب الرأي العام في السويد وهما ميدان متاملان .

اننا ندرك تماما الارتباط القائم بين السلام والأمن في أوروبا وبين زوال التوتر ونزع السلاح ، وبين علاقات عادلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، واحترام حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها . وقد وجدنا أن أهداف سياستنا الخارجية كما شرحتها الآن تجعل هناك توقعات بأن السويد ستسوف تسهم بطريقة فعالة في هذه المجالات المختلفة . كما أنها قد تعطي السويد في بعض المجالات فرص خاصة للتصرف .

يجب أن تكون منافعنا منبرا تستطيع فيه كل الشعوب أن تقدم سياستها وأن تدافع عن مصالحها . ان ذلك أيضا هو ما نحتاجه لمعالجة المشكلات العالمة التي نواجهها الآن والتي تهتم بالبشر جميعا .

وبهذه الروح أود أن أرحب بالأعضاء الجدد هنا وهم بنجلاديش ، وغرينادا وغينيا بيساو . ان الدورة الطارئة للجمعية العامة عن المواد الأولية والتنمية قد أصبحت علامة بارزة في تاريخ الأمم المتحدة ، وقد أبرزت اعتماد الدول المتزايد بعضها على بعض ، وقد أوضحت أيضا أن التعاون على أسس متساوية بين الدول النامية والدول المتقدمة يعتبر ضرورة ، وشرط ضروري للتقدم والتنمية للمجتمع العالمي وينطبق هذا أيضا على منافحة التضخم العالمي .

ان الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تزداد وتتسع ، وان موارد العالم غير موزعة توزيعا متساويا ، فهي نادرة ، بل وتزداد ندرة ذلك لتزايد سكان العالم الذين يريدون على الأقل اشباع الحاجات الأساسية من الغذاء والاسكان والعمالة . ويتعين خلق نظام اقتصادي جديد ، يكون على الدول الغنية فيه ألا تفرط في استخدام الموارد العالمية . ويجب علينا أن ندرك القيد المفروضة والتي تستطيع أن تتحملها البيئة البشرية عند استخدام الموارد بهذه الصورة .

ان مؤتمر السكان العالمي في بوخارست قد أظهر في خطة عمله ، العلاقة القائمة بين اتجاهات السكان من ناحية ، وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك توزيع الموارد المحدودة في

العالم ، فهناك اليوم الملايين من السنان يعانون من الجوع ، واذ لم نتجح في حل مشكلات انتاج الغذاء فان علينا أن نعترف بالطاقات المخيفة التي تظهر ان ملايين جديدة سوف تعاني من سوء التغذية ؛ ومن الموت ، ان مؤتمر الغذاء العالمي يجب أن يعقبه اجراءات طموسة والتزامات

يجب على الدورة القادمة لمؤتمر البحار أن تضع شروطا للاستفادة من المحيطات ، وضمان ناسم سليم وتوزيع عادل لثرواتها .

ان على الأمم المتحدة أن تعالج المشكلات القائمة من النزاعات بين الشركات المتعددة الجنسية وبين الاحتياجات والمتطلبات المشروعة للدول المنفردة .

ان المؤتمرات العالمية التي عقدت في عامي ٧٤ و ٧٥ مع اعادة النظر في استراتيجية التنمية للأمم المتحدة تتيح فرصة نادرة لاعداد معالجة متاملة لمشكلات التنمية بصفة عامة ، اننا نعتبر هذا العمل جزءا لاغنى عنه من الجهود الرامية الى تحقيق السلام على المدى الطويل .

ولا يقل عن ذلك أهمية عمل الأمم المتحدة ، في تجنب الأزمات التي تمثل تهديدا مباشرا للسلام والأمن ولخلق الأساس لسلام دائم عن طريق نزع السلاح .

ان ميثاق الأمم المتحدة يضع المسؤولية الأساسية لتحقيق السلام والأمن على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، ويفترض ذلك رغبة وقدرة تلك الدول على الوصول الى اتفاق . واثنيتين من هذه الدول وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد لعبتا دورا خاصا ، نظرا لقدرتهما الاقتصادية ولمواردهما الحربية ، وخصوصا في مجال الأسلحة النووية . ان كل المحاولات الرامية الى وضع حد لتسليحهما الهائل يجب أن تقابل بنال ارتياح من جانبنا . ان النتائج حتى الآن لم تن في الواقع مشجعة تماما فليست هناك أية قيود فعالة على وقف تنمية تلك الأسلحة المدمرة . ان وقف كل التجارب النووية ما زالت تقابله بعض المقاومة ، وعدم قدرة أو عدم رغبة الدول النووية في الالتزام بتعهداتها تحت اتفاقية عدم نشر الأسلحة النووية ، يمثل سببا من الأسباب التي جعلت هذه الاتفاقية لم تتمتع بالتأييد الكافي ، ويزداد التهديد نارا لازدياد الدول التي تحصل وتستعمل الأسلحة النووية ، فهناك ست قوى جديدة أجرت تجارب ذرية في العام الماضي .

ان تأييد وتدعيم السيطرة على المواد الانشطارية يجب أن يحظى باهتمام دولي كبير ، ان الاتفاقيات المتعددة الأطراف لازالت لها قيمة محدودة ، وبذلك المفاوضات على منع الأسلحة النيمائية تسير بخطى بطيئة جدا ، والجهود لمنع استخدام هذه الأسلحة لم يصل الى قرارات .

ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن ترفع أصواتها لتوضيح خطر هذه الأسلحة ويجب أن تظهر النتائج الملموسة الآن لمناخدة الحرب ووسائلها .

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أرادت أن تصلا بتفهم ثنائي الى حل فى مجالات حيوية أخرى . كذلك فان الجهود نحو زوال التوتر لهذه الدول أظهرت أن هناك اعتراف واحترام لمصالح كل منهما ، والتفهم لتجنب أى أزمة قد تؤدى الى حرب كبرى . ان الاتفاقيات بينهما لهذه الأغراض اتفاقيات أساسية لأقرار سلام عالمي دائم ، ومع ذلك فان هذه السياسة تنطوى على مشكلات أيضا للدول والشعوب التى يجب أن تؤخذ مصالحها المشروعة فى الاعتبار ، فسياسة زوال التوتر غير نامة ، طالما أنها لا تعالج المشكلات السياسية الأساسية التى تخلق أزمات ونزاعات . والدول الكبرى فى عدد من الحالات أرادت أن تدعم اتفاقياتها بقرارات من الأمم المتحدة ، واذ ما أعطي للدول الأعضاء الأخرى الفرصة للتأثير على النتائج النهائية للمفاوضات ، فان مثل هذه الاتفاقيات والموافقة عليهما من جانب المجتمع الدولي أمر فى صالح الجميع ، والثقة فى الأمم المتحدة سوف تقوى بذلك ، وكل الدول سوف تتحمل مسئولية فى ترجمة الاتفاقيات الى عمل ملموس ، وجعل هذه الاتفاقيات أساسا لحلول سلمية دائمة .

وهناك انشغال فى مناطق كثيرة من ان الدول التى تسيطر على موارد كبيرة ، يمكن أن تستخدمها فى التأثير على التطورات السياسية الداخلية فى الدول الأصغر منها . ان ميثاق الأمم المتحدة وبذلك الاعلان عن العلاقات الودية التى ترمى الى حماية الدول من مثل هذا التدخل ، ويبرز هذا التصريح ان كل دولة عليها واجب احترام حق كل الشعوب فى تقرير مصيرها ، دون أى تدخل خارجي ، وبذلك بالنسبة لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويذكر هذا التصريح ان أى دولة سوف تقوم بتدبير أو تمويل أو البحث على أية أعمال تخريبية أو إرهابية أو مسلحة ترمى من وراءها قلب نظام الحكم فى دولة أخرى أو التدخل فى شؤونها المدنية . ومن الواضح أن هذه المبادئ تنطبق على الدول الكبرى كما تنطبق على الدول الصغرى ، فلا يمكن لدولة أن تتجنب التزاماتها وذلك بحجة المحافظة على أمنها القومي . ان المصير المساوى لقبصر ، يمثل مسألة تشغلنا وتشغل الأمم المتحدة وأعضائها ، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل أن هذه الأزمة قد قامت للسياسة غير المسعولة التى اتبعها النظام اليوناني القديم . ان الخطورة تتمثل فى ان الديكتاتوريات التى لا تتمتع بتأييد ديمقراطي قد ظهرت مرة أخرى ، واننا نرحب بما أعلن من أن شعب اليونان سوف تتاح له الفرصة لتقرير مصيره بنفسه .

ان التدخل العسري لتركيا في قبرص يمن أن يعتبر في حال شلقة السنوات العشر الأخيرة التي فشلت فيها المحاولات لتدعيم العلاقة بين سكان المجموعتين اللتين تسكنان الجزيرة، وقد انفجر الموقف فجأة في الصيف الأخير، ولكن في ضوء الميثاق فان التدخل التركي يشغلنا انشغالا غيرا أيضا، وهناك حاجة ملحة اليوم لأن يظهر تأييدا بأن هدف هذا التدخل سوف يكون محدودا مع التأيد على استقلال قبرص وحماية المصالح المشروعة للأقلية التركية، وفي رأينا فإنا أي تسوية لمشكلة قبرص يجب أن تقدم ضمانات لاستقلال ذلك البلد وسلامة أراضيه، وقبرص المستقلة يجب أن تكون لها القدرة على استمرار سياستها في عدم الانحياز. والسويد تنار الى أن هذه السياسة بمجرد اختيارها اختيارا حرا من جانب دولة ما فان هذا الاختيار يجب أن يحترم. والمصالح الاستراتيجية لا يجب أن تكون لها الأولوية على حق الدول الصغرى في تقرير مصيرها.

وبالنسبة للنزاع الخطير الآخر في شرق البحر الأبيض المتوسط، فان تدخل الأمم المتحدة يرجع الى الدور الذي لعبته الجمعية العامة بخصوص مسألة فلسطين في السنوات التي أعقبت مباشرة الحرب العالمية الثانية.

وقد انتهكت في مرات عديدة المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وال موقف المتأزم يسود هذه المنطقة منذ ذلك الوقت. والمفاوضات التي ترعى الى حل سلمي لم تنهز امانياتها حتى الآن. والريقة التي حاولت بها الدول الكبرى أن ترضى مصالحها وتتنافس في هذه المنطقة قد أسهمت لوقت أول في تدوير الموقف، وعند ما غيرت هذه الدول سياساتها نحو انفراج متبادل فانها ترسخت مشكلة الشرق الأوسط في الدريق المسدود الذي عرفته في الماضي.

ومن المتناقضات الخطيرة أن النزاع العسكري قد أصبح شرطا لتدخل الدول الكبرى في تهيئة الدول لمفاوضات يمن أن تصل الى تسوية، وينتار العالم الآن بنفاز صبر حتى تبدأ الأارات في استئناف مفاوضاتها في جنيف.

ومن الواضح أن الجهود الرامية الى اقرار سلام دائم في المنطقة يجب أن تقوم على بعض المبادئ التي تمتعت بتأييد واسع بين أعضاء الأمم المتحدة.

ان الحصول على الأراضي بالقوة لا يمن قبوله، وحق دولة اسرايل في أن تكون يجب أن نعترف به بوضوح، وبال دول المناقاة يجب أن تكون لها القدرة في امانية العيش في أمن وبذلك المصالح

المشروعة للفلسطينيين يجب أن تتحقق .

ان مسؤولية الأمم المتحدة في أي حل يضمن الوصول اليه ، يجب أن يبرز بوضوح ، لقد ابعثت الأمم المتحدة عن مشكلات الهند الصينية ، ولن مبادئ أساسية للأمم المتحدة نانت مهددة في أزمة فيتنام ومما لا شك فيه أن مقاومة السعي الضروري نحو تصفية الاستعمار والسبب في النزاع الوحشي الذي قام في هذه المنطقة .

ان اتفاقية باريس قد وضعت حدا لتدخل دولة كبرى في هذه المنطقة ولن مازالت الحرب دائرة في فيتنام ، ومازالت عشرات الآلاف من الأرواح البشرية تقدم في هذه المنطقة ، وذلك لأن المشكلات السياسية الأساسية لم تحل وفقا لهذه الاتفاقية ، وقد ظهر بوضوح أن نظام الحكم في سايجون لاينوي تنفيذ بنود اتفاقية باريس ، كما أن هناك حربا طاحنة أيضا تؤدي بجموديا نحو طريق الفوضى والشقاء ان الولايات المتحدة مازالت تحمل مسؤولية كبيرة في إيجاد حل لمشكلات الهند الصينية ، ويجب أيضا أن نذكر ان اتفاقية باريس قد نذرت اجراءات دولية يضمن اللجوء اليها عند انتهاك هذه الاتفاقية . الا ان تلك الاجراءات لم تستخدم قط .

ان المناقشات المستمرة وضغط الرأي العام في إطار الأمم المتحدة قد أدى الى عزل النظام البرتغالي السابق وتآكل الأسس التي كانت تقوم عليه سياسته الاستعمارية البالية ، وفي البرتغال نفسها فان القوى الشعبية القوية قامت بفجاج شعاع ضد الديكتاتورية وسياستها ، وحركات التحرير في افريقيا قد ساءت كذلك في خلق موقف جديد ومن هنا فقد قام الضباط والجنود البرتغاليون الذين حاربوا لسنين طويلة ، حربا لا معنى لها دون أي أمل ، وقرروا في يوم أن يضموا بلدهم على طريق الديمقراطية وسوق الانسان ، وبذلك فقد أخلى الطريق نحو المفاوضات ونحو تصفية النظام الاستعماري تصفية سلمية ، ان الحكومة البرتغالية الجديدة قد أظهرت موقفا بناء يستحق تقدير المجتمع الدولي كله .

ان الدول الأفريقية وحركات التحرير لها مهمة كبيرة يجب أن تقوم بها في الحل النهائي لمشكلات تصفية الاستعمار .

ان غينيا بيساو قد استقلت بالفعل وقد اتخذت موزمبيق خطوات حاسمة في نفس الاتجاه ، وفي أنجولا من الضروري خلق اشمال مناسبة وفعالة للفترة الانتقالية من الحكم الاستعماري نحو

الاستقلال الحقيقي، وقد أيدت السويد دائما في إطار القانون الدولي، وسوف تستمر في تأييد القوى التي تناجح من أجل تصفية الاستعمار.

يجب على منظماتنا أيضا أن تأخذ في اعتبارها معالجة مشكلات روديسيا وناميبيا وجنوب افريقيا، ويجب أن تواجه، الجهود التي تحاول أن تؤد الحزم الأبير، بقيادة كبيرة من جانبنا.

ويجب ذلك أن تكون العقوبات أكثر فعالية ضد النظام الغير مشروع في جنوب روديسيا. ان نظام سميث له أن يغشى كل التاورات في المستقبل ولا يمن أبدا للأقلية البيضاء أن تسود هناك.

ويجب على الأمم المتحدة أن تزيد من جهودها في أن تجعل جنوب افريقيا تترك سياسة الفصل العنصري، وتبترم قرارات الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا، ان الأغلبية غير البيضاء في جنوب افريقيا تستحق أن تأييد ممن في نجاحها من أجل التحرر.

والسويد مستعدة نحو المساهمة بفاعلية في الجهود التي تقوم بها ناميبيا.

ومنذ انشاء الأمم المتحدة فان بعض المشكلات مثل مشكلات الفصل العنصرى كانت تعد خارج اختصاص هذه المنظمة . ولقد أظهرت التطورات منذ ذلك الحين ضرورة استبعاد الترجمة المحدودة جدا لعبارة " أمور تعد أساسا في نطاق التشريع المحلي لأية دولة " . وكذلك أظهرت الأمم المتحدة اهتماما بحقوق الانسان ، وبالحقوق المدنية التقليديـة ، وكذلك بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لها أهمية حاسمة في تأكيد الكرامة الانسانية ، وتوفير حياة أفضل لسكان هذا الكوكب . ولا توجد حتى الآن وسائل تجعل الدول الأعضاء تحترم هذه الحقوق ، حتى ولو كانت هذه الحقوق ظاهرة في اتفاقيات وفي بيانات كـبـيرة ، فما زالت هناك هوة كبيرة بين الوثائق القانونية وبين الواقع ، ولكن الرأى العام يجب أن يجند دائما ويعبأ في سبيل تأييد حقوق الانسان ، وكذلك على المنظمات غير الحكومية دور كبير تلعبه في هذا المجال .

والالتزامات التي تتخذها الحكومات يجب أن تحترم ويجب اعداد التزامات جديدة ، كذلك فان هذا العمل يخدم قضية السلام والانفراج . فكل انتهاك لحقوق الانسان يؤدى الى التوتر الدولي . وأن حملة الاحتجاج ضد الحكم العشوائي في شيلي نقطة أيضا يمكن أن تذكر ، ويجب على الحكام الجدد في شيلي أن يعلموا أن القوة الفاشمة لا يمكن الا أن تؤدى الى شقاء الشعب والنيل من كرامة الدولة نفسها .

ولن تستطيع الأمم المتحدة أن تحقق الأفكار التي ينطوى عليها ميثاقها الا عن طريق عمـل دائم نحو العدالة بين الأمم ، وبين مواطني كل دولة من هذه الأمم .

السيد / مونتيل ارغويليو ( نيكاراغوا ) ( الكلمة بالاسبانية )

في بداية حديثي أحرض باسم وفد بلادى وباسم حكومة نيكاراغوا وباسمي شخصا أن أوجه تهنئتي الى صاحب السعادة السيد عبد العزيز بو تفليقه لانتخابه رئيسا للـدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وأن صفاته الحميدة كرجل دولة وصفاته الديبلوماسية تجعله سوف يقوم بعمله على أحسن وجه .

أما فيما يتعلق بالرئيس السابق السفير بينيتس فاننى أود عن طريقكم أن تنقلوا اليه اعترافنا وامتناننا له للفاعلية التي برهن عنها في أثناء الدورتين السابقتين للجمعية العامة .

A/PV.2243

وقد بين مدى هيبية بلدة الاكوادور بل وأمريكا اللاتينية كلها ، وأرجوكم كذلك ياسيدى الرئيس أن تنقلوا الى السيد الأمين العام السيد الدكتور فالدهايم أطيب أمانينا واننا قد تابعنا دوره كمدافع عن قضية السلام بين الشعوب حتى تستطيع منظماتنا أن تخدم المثل العليا للانسانية .

ان الكارثة التي أصابت جمهوريتنا الشقيقة هندوراس وجواتيمالا بلدى الخاص فان آلاف الضحايا الذين سقطوا صرعى لهذه الكارثة وعشرات الآلاف الذين تكبدوا خسائر مادية لا يمكن تقديرها الا بملايين الدولارات تعتبر ضربة أليمة يمكن أن يكون لها انعكاسات خطيرة على حياة الجمهورية. وفي وسط أمريكا ليس هناك بلد أفضل من نيكاراچوا يدرك خطورة هذه المأساة التي وقعت على هندوراس ، ففي عام ١٩٧٢ كانت هناك هزة أرضية حطمت كثيرا من أراضينا ، وكان من أثرها خسائر في الأرواح والمباني ، وهناك وكالات كثيرة تعمل بطريق فعال ، والرئيس نيكاراچوا يعمل أيضا من أجل تقديم المساعدة ، ومازلنا نعمل للتغلب على المأساة التي حاقت بنا . وهذا يمكن أن نستشعره في الحياة الاقتصادية لسكان بلادنا .

واننا ان ندخل في اعتبارنا الروابط الأخوية التي تربط بين بلدى وهندوراس ، وبين شعبي البلدين ، فاننا نعمل في نفس الاطار الذى حاق ببلدنا ، وسوف نساعد الهندوراس للتغلب على هذه الكارثة ، وخاصة وأن بعض أهالي نيكاراچوا قد أصابهم شىء من هذه الكارثة ، وأن هذا الحادث الذى وقع في أمريكا الوسطى يعطى انطباعا خاصا للكوارث الطبيعية التي يمكن أن تقع ، واللجنة الثانية والثالثة يجب أن تدرسا هذه المسألة بعناية ، وللأسف يبدو لى أن المجتمع الدولي لم يدرك تماما آثار هذه الكوارث الطبيعية ، وهذه الكوارث تستدعي المساعدة. ان تزايد السكان ، وتزايد المناطق المزروعة الضرورية لحياة الانسان ، وتعقد النظم الاقتصادية والاجتماعية ، تجعل الكوارث الطبيعية تودي بحياة جماهير عريضة ولا تضر فقط بالاقتصاد ، ولكنها تضر أيضا بالمجالات الاقتصادية والدستورية والاجتماعية للأمة .

ومن ثم فان وفد بلادى يرى أنه من المهم أن نذكر بالقرار الثالث للمجلس الاقتصادى لأمريكا اللاتينية الذى قام بدراسة التدابير التي يجب الموافقة عليها لمساعدة نيكاراغوا أثناء الهزة الأرضية في عام ١٩٧٢ والتي أوصلت باعداد غلاتها اقليمية لاتينية أمريكية لمساعدة الشعوب حتى تواجه الآثار الهدامة للكوارث العاجلة .

ان الدول المجاورة لعزام النار في الباسيفيك ، كما يلقى عليه ، وهي الدول المطلة على بحر الأنتيل والمناطق الساحلية قد عاشت عددا كبيرا من الكوارث الطبيعية ومن ثم فان حياتها الاقتصادية والاجتماعية قد تأثرت بذلك . وان وفد نيكاراغوا ان يدرك مدى الألم بناء على تجربته فانه لا يقنع بالتعاضى السلبية ولكنه يال بالمعونة ، ولذلك أوجه نداء الى المجتمع الانساني وخاصة الى مجتمع أمريكا اللاتينية حتى نستطيع أن نواجه الموقف في هندوراس وذلك عن طريق برامج تعمير وتنمية للمناطق المنكوبة . وان وفد نيكاراغوا قد تلقى تعليمات بأن يبال مفتحا ويتلقى المبادرات التي تقدم اليه في هذا الصدد . ونحن نأمل أن تتوصل الدراسة التي كلفت بها اللجنة الثانية والثالثة ، الى نتائج ايجابية تتجاوز مجرد توجيه المشاركة الوجدانية .

وهناك مجتمعات في هذه الدول مرتبابة بمشكلات ذات طابع عام ، وأعني بذلك مشكلة الجوع مثلا ، ونحن لا نتحدث عن مشاكل الغذاء والرخاء ولكننا نتحدث عن مشكلة البقاء ، بقاء العنصر البشرى ، ومشكلة الحياة ، وأعتقد أن نوعية الحياة الانسانية مهددة بهذه المشكلة ، فمشكلة الجوع تواجه خمس سكان العالم ، ولقد اعترفت أمانة المؤتمر العالمي للغذاء بان الأزمة الغذائية الحالية هي أخطر أزمة عرفتتها الانسانية خلال الأربعين سنة الأخيرة ، وان آثارها العاجلة تتمثل في نقص وندرة المواد الغذائية ، وكذلك ندرة الخدمات الخاصة باننتاجها وتسويقها ، ويجب أن نضيف الى ذلك الغائرة المتزايدة لظروف العمال ، وحدة التوتير والصعوبات الاجتماعية ، وكذلك السير نحو تضخم عام ، ونتائج الاجتماعية المعروفة ، اذا ما اعتقدنا أن القطاعات التي تمارسها أكثر القطاعات المؤثرة في النظام الاقتصادية المختلفة .

ان سكان الريف الذين لا توجد لديهم أرائسي كافية ، والعمال في المدن هم الذين يجب أن نشاركهم في تنظيم مجتمعهم وأن نمدهم بالغذاء الكافي . وفي هذا الصدد

فان وفد بلادى يأمل أن تقوم الدورة التاسعة والعشرين العادية للجمعية العامة بالتقدم بالتوصيات الفعالة وأن تعالج أسباب هذه المشكلات بواقعية ، ولا نكتفي بأن نشير الى أن نقص المواد الأولية قد أدى الى نقص الغذاء ونتاج الأفضية ، بل يجب أيضا أن نسرع في البحث العلمي الموجه بالذات الى حل هذه المشكلات جذريا . ونحو خلق الظروف الزراعية الملائمة والأسباب الظاهرية للمشكلات قد سبقتها أسباب أخرى قد تبعدنا عن المشكلة الأساسية ، وأن هذه المشكلات الظاهرية والمشكلات الجذرية هي التي يجب أن ندرسها سويا ، ونحن نعلم جميعا أن العالم قد عاش ومازال يعيش فترة عدم استقرار اقتصادى ، لها انعكاسات خالصة وأن بقاء التغلف الاقتصادى وازدياد الهوة بين الدول الغنية والفقيرة له آثار ملموسة .

وتصعيد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يعتبر ظاهرة من هذه الظواهر التي لها مفرزها في هذه الأزمات .

وهل لنا أن نشير الى أزمة الطاقة الأخيرة التي تعتبر من أكثر الأزمات مأساة ، وتعتبر ظاهرة يرجع اليها أزمة الجوع في القرن العشرين ، وهل لنا أن نعدد العناصر المختلفة التي أدت الى ذلك ، اننا على يقين من أن هذه الأزمة ترجع الى أن الدول المصدرة للبترول قد شكلت كتلة فرضت وجهة نظرها الاقتصادية على أساس احتكار المواد الأولية التي توجد لديها ، ومن ناحية أخرى فان المؤكد أيضا أنه من أحد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة أن الدول المنتجة لم تستطع أن تتسامح في تدهور اسعار موادها الأولية في مواجهة الصعوبات التي تعترضها في استيراد المواد الأخرى ، ولهذا اضطرت الى اتخاذ تدابير فعالة تلومها عليها اليوم ، ويجب أن ندرس هذه المسألة بعناية ، فخلال عشرات السنوات فان التعاون الدولي قد اتجه الى اعتبار البترول العنصر الأساسي للمدنية الحديثة ومن هنا فان انتاج الطاقة أصبح قطاعا لازما تتركز فيه رؤوس الأموال والطاقة ، ومنذ مدة طويلة فان أسس الاحتكار قد قامت في هذا القطاع مهمة الامكانيات الأخرى الفنية مثل الطاقة المائية ، ذلك لاننا ركزنا كل الامكانيات في قطاع واحد وبهذا أصبح قطاع احتكارى ، ويبدو لي أن الامكانيات الأخرى التي يجب النظر فيها مستقبلا يجب أن تعطى من الاعتماد على مصدر واحد للطاقة مثل البترول أو الطاقة النووية ، وفي رأينا أن النقطة الأساسية هي أن مشكلة التنمية يجب النظر فيها بنظرة شاملة فخلال الدورة

الخاصة للجمعية العامة في هذا العام تم وضع أساس برنامج عمل دولي ، واقترنا من دراسة مشكلة التنمية والتعاون الدوليين ، ويجب أن نتأكد من أنه من الضروري أن نبذل كل جهدنا لخلق نظام اقتصادى جديد . ان احدى الأسس التي ذكرتها دول أمريكا اللاتينية تتعلق بالميثاق وبالواجبات الاقتصادية للدول وأننا يجب أن نضع معايير تلتزم بها جميع الدول في المجال الاقتصادي .

ان التكامل وعدم المساس بالتراث الاقتصادي للشعوب وسيادتها على الموارد الطبيعية وتحدد مصادرها الاقتصادية ، وتنظيم الاستثمارات من أجل تحويل النظام الحالي الى نظام تعاون وتقدم ، ويجب ألا تكون كل هذه الأساليب أساليب سيطرة كما انها يجب ألا تكون أيضا أساليب سياسية تتعارض مع سياسة الدولة أو استغلال الموارد الموجودة في أرض ما تنتهي الى دولة أخرى ، ان مثل هذه المبادئ يجب أن تكون أساسا للميثاق الاقتصادي الجديد وان هذه المهمة ليست سهلة ولا نتوهم شيئا في هذا المجال يمكن تحقيقه خلال دورة واحدة للجمعية العامة .

ومن النادر في التاريخ ان يكون الأفق مكيلا بكل هذه التهديدات التي تواجهنا ، ويكون على الأمم المتحدة أن تواجه مثل هذا الوضع ، ولا نستطيع أن نتكهن أو نغالي في توقعاتنا في هذا المجال ، ولكننا نؤكد أن نتائج أي فشل ستكون وخيمة . ويجب مع ذلك ألا نتسرع في هذا المجال ، وهناك مثل صارخ عرفناه في المؤتمر الثالث لقانون البحار ، لقد أدركنا أنه من العسير أن نفصل في مثل هذه المسائل الأساسية خلال مؤتمر واحد وهو المؤتمر الذي عقد في كاراكاس ، وان تعقد هذه المهمة لم يسمح للجنة التحضيرية بأن تعد الوثائق الكافية وأن تقوم بتوزيعها على الوجه الأكمل ، ومع ذلك فاننا لا يمكن أن نعتبر أن مؤتمر كاراكاس فشل ، ولكننا نأمل أن نعلن من هنا اعتراف حكومة نيكاراغوا بالجهود التي بذلتها حكومة فنزويلا لخلق جو ملائم لأعمال هذا المؤتمر .

كما اننا نعبر للرئيس مارسنجي والى السادة الذين شاركوه في هذا المؤتمر عن كل تهنئة للعمل الذي قاموا به والذي سيقومون به مستقبلا .

ان حكومة بلادي مقتنعة بأنه عن طريق النضوج والحذر ودراسة الوقائع فاننا نستطيع أن نؤكد وننشأ القانون الذي يقيم نظاما عادلا في هذا المجال .

واننا نستطيع بذلك باستمرار أن نكلل أعمال نصف هذا القرن بنجاح ، وذلك بانجاح الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي من أجل استخدام المياه البحرية والموارد البحرية .

ان وفد بلادي يرى اننا يجب أن نكون حذرين عند دراسة المشكلات المطروحة على الانسانية فهناك مشكلات الانفجار السكاني ولها انعكاسات ثقافية تتجاوز امكانيات وطاقات الدولة الواحدة ، ومن

هنا ان التعاون الدولي في هذا المجال يجب الا يسراع به ، لأن النمو السكاني يزيد ———  
المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وان حل هذه المشكلات لا يحتاج فقط الى تحديد النسل ،  
ولكن يجب أن تكشف النقاب عن الأسباب التي تعوق هذه الشعوب في أن تحيا حياة طيبة ،  
ويجب أن يكون هناك معيار عند دراسة هذا الوضع أى أن تكون هناك مؤسسات تقوم بدراسة كل  
حالة على حدة وتنسق بين أنشطة الشعوب .

اننا لم نتوصل الى تعريف العدوان الا بأنه عدوان عسكرى ، ولكن هناك أيضا العـدوان  
الاقتصادي ، وهو ما عرفناه في هذا الجزء من القرن العشرين ، ومما لا مراء فيه ان خطر العدوان  
المسلح الذى حل محله الآن العدوان الاقتصادي يتطلب تعريفا ، ويتطلب ازالة أسبابه ، وهذا  
هو الطريق الذى سارت فيه الدول الكبرى للاقلال من فرص المجابهة فيما بينها ، فهناك نـزع  
السلاح ، وأثر التجارب النووية على الانتاج وهذه كلها عمليات  
تؤدى الى تحاشي مخاطر المجابهة ، وتخلق معنويات دولية وتعتبر عنصرا اضافيا للاعتدال في  
العلاقات الدولية .

وليس هناك من سبب في أن يقوم شعب صغير باتخاذ موقف غير هذا الموقف أو يتبع أسلوبا آخر ،  
ويجب أن ندرك أن آثار المجابهة التي أصبحت تعانى منها الدول الصغيرة الآن يجعلها تنسى  
وتهمل التقدم الذى يجب أن تحظى به شعوبها .

وفي العام الماضي فان الوضع العام في الشرق الأوسط قد تدهور كثيرا وذلك عن طريق تصعيد  
المسألة الفلسطينية وأزمة قبرص ، وحكومة بلادى تبحث دائما التقريب بين وجهات النظر عن طريق  
المفاوضات واستخدام الوسائل السلمية ، وفيما يتعلق بقبرص فان حكومة بلادى ترى أن المجتمع  
الدولي يجب أن يذهب الى أبعد من اصدار بيانات حسن نية ، وان كلا من جوانب مشكلة قبرص  
يؤدى الى انتهاك مبادئ الميثاق الذى يجب أن تدافع عنه منظمنا .

وهو حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، ووحدة وسلامة أراضي  
الدولة وحماية الأقليات . . الخ .

وهذا كله يجب المحافظة عليه كمبادئ على مجال الصعيد العملي .

هذا هو موقفنا الدائم ونحن نشعر بالاعتباط عندما نلاحظ ان مزيدا من الدول ترغب في تحييد

مناطقها نوويا ، وحظر التجارب النووية والحد من الاستخدام التقنيات العسكرية ، وهذا يعتبر ضمانا لعدم تلوث البيئة الانسانية .

ويجب ألا نأل جهدا أمام هذه النزعة السلمية وحتى لا تزداد القوة النووية ، وحتى تحترم الشعوب ارادة بعضها البعض ، وحتى لانقع في الهلاك الأكبر ، وعلينا أن نطبق القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية والخاصة بالتصديق على البروتوكول الأول الاضافي للمعاهدة الخاصة بعدم استخدام الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، ونحن نأمل أن تقوم جميع الدول النووية باحترام تحييد دول أمريكا اللاتينية نوويا ، ولهذا الغرض الذي تتفق معنا فيه دول أخرى في قارتنا فان نيكاراغوا أعدت مشروع قرار سوف تطرحه على الجمعية العامة .

يتعين على مجتمعنا ، مجتمع الأمم ، أن يرحب بالدول الجديدة التي انضمت اليها وهي غينيا بيساو، وغرينادا ، ويسعدنا أن نستقبل معهم حماس الدولة الجديدة التي حصلت على استقلالها بعد تضحيات كثيرة .

ويسعدنا بصفة خاصة أن نحیی وفد غرينادا بالذات الذي دخل أسرة دول أمريكا اللاتينية المستقلة ، بينما هناك أحداث مقلقة تحوق بمنطقةنا ، وان موقعنا الجغرافي يعطينا امكانية التعاون مع جمهوريه غرينادا الشقيقة .

انني ياسيدى الرئيس في نهاية كلمتي أوجه اليكم ثقة بلادى ، وثقة وفد بلادى وأقدم كل تعاون من جانب وفد بلادى حتى نصل الى نتائج مشررة .

السيد / الرئيس : ( الكلمة بالفرنسية )

لقد طلب ممثل شيلي أن يمارس حقه في الرد .

ان أعضاء الجمعية العامة يتذكرون أن الجمعية العامة أثناء جلستها ٢٢٣٦ العامة قد قررت ان الكلمات التي تلقى في ممارسة حق الرد يجب أن تحدد بعشر دقائق . واعطى الكلمة للسى ممثل شيلي :

السيد / ويز ( شيلي ) الكلمة بالاسبانية

بعد الهجمات التي قام بها أمس الاتحاد السوفياتي ضد حكومة شيلي فليس لنا أن ندهش مما أدلى به وزير خارجية جمهورية المانيا الديمقراطية ونحن ندرك تماما أن الاتحاد السوفياتي متعود على هذه الهجمات ولكننا نريد أن نؤكد أن حكومة شيلي تفتح الباب عريضا أمام الصليب الأحمر وتستطيع أية دولة أن تستمع الى آراء المواطنين في شيلي ، ونحن بلد لم يرفض اطلاقا أن تأتي اللجان لكي تراجع تطبيقنا لحقوق الانسان ، ويقال أن هناك آلاف من اللاجئين ولا يستطيع أيا منهم أن يترك شيلي الى أى بلد آخر .

وليس هناك أية معاهدة دولية ترغمننا على أن نمارس أعمالنا بهذه الطريقة ، ليست هناك أية معاهدة تسمح بوصفنا بهذا الوصف أو بتوجيه هذه الاتهامات الينا . ان حكومة شيلي تحاول أن تحل مشكلات عدد كبير من اللاجئين الذين طردوا من بلادهم . وتحت رعاية المنظمة فاننا نقول ان أى دولة تريد أن تأتي وتتأكد من ذلك ، وهناك بلد بنت حائط دموى هي التي تأتي الآن تهاجم شيلي وتتهمها بانها بلد فاشية .

ان هذه الحالة ليست موجودة في بلادنا ولكن الدموية موجودة في فيتنام الجنوبية كما يعلم الجميع وان دولة مكللة بالعار وهي دولة الحائط الذى يفصل بين دولتي المانيا هي التي تصفنا بهذه الأوصاف اننا مازلنا دولة الحرية .

( رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥ )